أوراق القاهرة
CAIRO PAPERS

دراسات متخصصة تصدر عن مركز رع للدراسات الاستراتيجية - مارس ٢٠٢٦

معادلة الاستقرار...
كيف أدارت الإمارات أزمة الحرب؟

www.rcss.com

أوراق القاهرة

CAIRO PAPERS

أوراق القاهرة، إحدى إصدارات مركز رع للدراسات، وهي سلسلة دراسات متخصصة تركز على تحليل السياسيات التي تتبناها الدولة المصرية وتعكس نهجًا جديدًا في التعامل مع القضايا التي تمس الحاضر والمستقبل.

تعريف مركز رع للدراسات:

تأسس مركز رع للدراسات الاستراتيجية في يناير ٢٠٢١، كمركز تنويري، اسمه من الحضارة المصرية القديمة، وما مثله الإله "رع" من الضوء والضياء، قاصداً أن يكون المركز منصة فكرية تنويرية، تطرح الحلول والبدائل لصناع القرار في مصر والدول العربية، ساعياً إلى رصد وتحليل التحولات والتغيرات الكبرى في العالم وفي الأقاليم الجغرافية المهمة، وبخاصة الشرق الأوسط، ومحاولة استشراف تأثير هذه التحولات مستقبلاً على المنطقة.

الهيئة الاستشارية

د. بلال بدوى
د. إيهاب وهبه
اللواء حامد الهميمي
د. حازم ياسين
مستشار أحمد النجار
د. حسام حسني على المنسي
م. محمد ثروت
اللواء محمد كمال
د. محمد أبوسريع
د. أحمد كمال

د. محمد الجمال
اللواء عبدالحميد العناني
د. أشرف عمر
د. محمد لطفي الساعي
د. مصطفى أبوزيد
د. مصطفى زمزم
عبير عصام
حفني وافي
النائب أحمد على إبراهيم
أمير فتحي

المدير الأكاديمي
د.أبوالفضل الإسناوي
المشرف العام
ل د . أحمد زغلول مهران
المقرر العام
السيد عبد النبي راشد
المدير التنفيذي
د. أسماء دياب
نائبا مدير المركز
د. نورهان العباسي
د. هند المحلي سلطان
المنسق الأكاديمي
ضياء نوح
المنسق الأكاديمي لـ (أوراق القاهرة)
رضوى محمد
كبير الباحثين
د. حسام البقيعي
مساعدا مدير المركز
د. أشرف الدبش
م. إسلام خالد
باحثو المركز
خالد محمد علي
سارة أمين
د. جيهان عبدالرحمن
ساجدة السيد
د. محمود صلاح
ديانا محسن
عبدالرحمن سعد
ريهام السادات
شهد محمود
الإخراج الفني
أحمد خالد
العلاقات العامة
فريدة حمدي

حقوق الطبع محفوظة لـ مركز رع للدراسات الاستراتيجية

العنوان: ١٢ شارع اليمن، ميدان لبنان، المهندسين.
الهاتف: +٢٠١٠١١٥٠٢١٤٨ +٢٠٢٣٣٠٢٨٢١٤
البريد الالكتروني: info@rcssegypt.com

لماذا يتم استهداف الإمارات وكيف تصدت عسكريًا و اقتصاديًا ودبلوماسيًا وإعلاميًا؟

تقديم

لم يعد استهداف دولة الإمارات العربية المتحدة مجرد حدث عسكري عابر في سياق صراع إقليمي متصاعد، بل أصبح مؤشرًا دالًا على حجم الدور الذي تلعبه الدولة في معادلة الاستقرار الإقليمي والدولي. فالدول لا تُستهدف عادةً بسبب ضعفها، بل بسبب قوتها وتأثيرها، وبسبب قدرتها على تشكيل موازين القوة داخل محيطها، وهو ما ينطبق بوضوح على التجربة الإماراتية خلال المرحلة الراهنة. فالإمارات تمثل نموذجًا اقتصاديًا وسياسيًا فريدًا في المنطقة، دولة نجحت خلال عقود قليلة في بناء شبكة علاقات دولية واسعة، واستقطاب أكبر عدد من الشركات الدولية، وتأسيس بيئة استثمارية جعلتها واحدة من أهم مراكز المال والأعمال في العالم، حتى بلغ حجم صادراتها خلال عام ٢٠٢٥ ما يقارب تريليون دولار، وهو رقم يعكس وزنًا اقتصاديًا يتجاوز حدود الجغرافيا التقليدية للدولة.

من هنا، يصبح فهم أسباب استهداف الإمارات ضرورة تحليلية، وليس مجرد قراءة للأحداث اليومية. فالدولة التي تستحوذ وحدها على نحو نصف الهجمات الموجهة إلى دول الخليج خلال فترة زمنية قصيرة، لا يمكن تفسير استهدافها فقط باعتبارات عسكرية أو جغرافية، بل يجب النظر إليه باعتباره محاولة للضغط على نموذج اقتصادي وسياسي ناجح، ومحاولة لاختبار قدرة دولة مركزية في المنطقة على الحفاظ على استقرارها في ظل بيئة إقليمية مضطربة. وتشير الأرقام الواردة في هذا العدد إلى أن الإمارات تعرضت حتى ٢٧ مارس إلى أكثر من ٢٢٠٠ هجمة صاروخية وطائرات مسيرة، وهو ما يعادل تقريبًا نصف إجمالي الهجمات داخل الخليج، ما يعني عمليًا أن كل هجمة ثانية في المنطقة كانت موجهة إلى الإمارات، وهو معدل استهداف غير مسبوق يعكس طبيعة التحدي الذي واجهته الدولة خلال هذه الحرب.

غير أن الدلالة الأهم لا تكمن فقط في حجم الاستهداف، بل في قدرة الدولة على التصدي له دون أن تفقد توازنها الداخلي أو تتعرض لانهيار اقتصادي أو اضطراب اجتماعي واسع. فالإمارات لم تتعامل مع الأزمة باعتبارها مواجهة عسكرية فقط، بل باعتبارها اختبارًا شاملًا لقدرة الدولة على إدارة الأزمات في مستويات متعددة، تبدأ من حماية المجال الجوي، وتمتد إلى تأمين الأسواق وسلاسل الإمداد، وصولًا إلى الحفاظ على ثقة المستثمرين والشركاء الدوليين. وقد كشفت التجربة أن قوة الدولة الحديثة لا تُقاس فقط بقدرتها على امتلاك السلاح، بل بقدرتها على تشغيله بكفاءة، وإدارة المجتمع والاقتصاد في ظل ضغوط العمليات العسكرية المستمرة.

ولعل أحد أبرز مظاهر هذه القدرة تمثل في استمرار النشاط الاقتصادي داخل الدولة رغم الهجمات المتكررة على منشآت حيوية، مثل الموانئ والمطارات، حيث حافظت الإمارات على موقعها كمركز مالي وتجاري عالمي دون توقف، واستمرت الاستثمارات الأجنبية في التدفق إليها، بل وأعلنت الدولة خلال الأزمة التزامها بخطط استثمارية ضخمة في الخارج، في رسالة واضحة بأن الاقتصاد الإماراتي لا يعمل بمنطق رد الفعل، بل بمنطق التخطيط طويل المدى. كما أظهرت الأسواق المحلية قدرًا كبيرًا من الاستقرار، مدعومة بسياسات رقابية صارمة ومخزون استراتيجي من السلع الأساسية يكفي لعدة أشهر، وهو ما منع حدوث اضطرابات في الأسعار أو نقص في السلع، رغم تصاعد التوترات الإقليمية.

وفي البعد العسكري، كشفت الأرقام أن منظومة الدفاع الجوي الإماراتية خضعت لاختبار عملياتي مستمر، وليس حادثًا منفردًا، حيث تمكنت من اعتراض مئات الصواريخ والطائرات المسيرة في بيئة قتالية معقدة، ما يعكس مستوى متقدمًا من الاحترافية والجاهزية الفنية والتنسيق العملياتي بين وحدات الرصد والتتبع والاشتباك. والأهم من ذلك أن محدودية الخسائر البشرية والمادية مقارنة بحجم الهجمات تعكس نجاحًا حقيقيًا في إدارة المعركة الدفاعية، وتؤكد أن الدولة نجحت في الحفاظ على معادلة دقيقة بين الردع العسكري وحماية المجتمع المدني.

أما في البعد الدبلوماسي، فقد تحولت الإمارات خلال الأزمة إلى مركز تواصل دولي نشط، حيث تلقت خلال الساعات الأولى من التصعيد اتصالات من عشرات القادة حول العالم، إلى جانب زيارات رسمية متتابعة، وهو ما يعكس حجم الثقة الدولية في استقرار الدولة وقدرتها على إدارة الأزمات دون أن تفقد جاذبيتها الاقتصادية أو مكانتها السياسية. وهذه الثقة الدولية لم تكن مجرد تعبيرات تضامن، بل شكلت عنصر ردع سياسي مهم، إذ إن أي تهديد لاستقرار الإمارات أصبح يُنظر إليه باعتباره تهديدًا لمصالح دولية واسعة ترتبط بالدولة عبر شبكات التجارة والاستثمار والطاقة.

وعلى المستوى الإعلامي، أدارت دولة الإمارات الأزمة بقدر عالٍ من الاحترافية والانضباط المؤسسي، حيث لم تترك الساحة المعلوماتية مفتوحة للتكهنات أو الشائعات، بل حرصت على تقديم رواية رسمية واضحة ومستمرة لما يجري على الأرض. فقد اعتمدت الدولة على عقد مؤتمرات صحفية منتظمة وإصدار بيانات يومية دقيقة، تضمنت أرقامًا مفصلة عن طبيعة الهجمات وحجمها، وآليات التعامل معها، وهو ما أسهم في بناء حالة من الثقة العامة لدى المواطنين والمقيمين، وطمأنة المجتمع الدولي في الوقت ذاته. ولم يكن الهدف من هذه البيانات مجرد نقل المعلومات، بل إدارة الوعي العام وتوجيهه نحو فهم واقعي للأزمة، بعيدًا عن المبالغة أو التهوين، وهو ما يعكس إدراكًا عميقًا لأهمية الإعلام كأداة من أدوات الأمن القومي في زمن الحروب.

كما اتسم الخطاب الإعلامي الإماراتي بدرجة عالية من الشفافية والمسؤولية، إذ حرصت الجهات الرسمية على اطلاع الرأي العام المحلي والدولي على تطورات الأحداث أولًا بأول، مع توضيح الإجراءات الاحترازية وخطط الاستجابة، وهو ما حد من انتشار الأخبار المضللة، وأفشل محاولات استغلال الفضاء الإعلامي لإثارة القلق أو التشكيك في قدرة الدولة على إدارة الأزمة.

وبذلك، لم يكن الإعلام مجرد وسيلة تواصل، بل أصبح جزءًا من منظومة إدارة الأزمة، وعنصرًا أساسيًا في تعزيز الاستقرار الداخلي وترسيخ صورة الدولة ككيان مؤسسي قادر على التعامل مع التحديات بثقة وشفافية واتزان.

إن ما تكشفه هذه التجربة يتجاوز حدود اللحظة الراهنة، ليقدم نموذجًا متكاملًا في إدارة الدولة الحديثة في زمن الحروب والأزمات. فالإمارات لم تواجه التحدي برد فعل مؤقت، بل اعتمدت على بنية مؤسسية تراكمت عبر سنوات طويلة من التخطيط والاستثمار في الأمن والاقتصاد والتكنولوجيا، وهو ما جعلها قادرة على امتصاص الصدمات والحفاظ على توازنها الداخلي في أصعب الظروف.

وعليه، فإن هذا العدد الصدار استثنائيًا من أوراق القاهرة لا يسعى فقط إلى رصد وقائع الاستهداف، بل إلى تحليل معادلة أعمق: كيف أصبحت الإمارات هدفًا رئيسيًا من قبل إيران، وكيف نجحت في تحويل لحظة التهديد إلى اختبار لقدرتها على الصمود، وإلى فرصة لإثبات أن قوة الدولة الحديثة لا تُقاس بعدد الضربات التي تتعرض لها، بل بقدرتها على الاستمرار بثبات، والحفاظ على الاستقرار، وصناعة الثقة في زمن الأزمات.

رع للدراسات الاستراتيجية

الدلالات الـ ١٠: كيف كشفت الأرقام عن كفاءة الإمارات في اعتراض التهديدات؟

د. أبوالفضل الإسناوي

المدير الأكاديمي

رغم أن دولة الإمارات العربية المتحدة تعرضت لأكبر عدد من الهجمات الإيرانية — سواء بالصواريخ أو الطائرات المسيرة — بالمقارنة ببقية دول الخليج خلال الفترة من ٢٨ فبراير حتى ٢٧ مارس ٢٠٢٦، فإنها نجحت في التصدي لحجم غير المسبوق من التهديدات، بسبب امتلاكها منظومة دفاع جوي متطورة قادرة على التعامل مع الهجمات المتكررة بكفاءة واستمرارية. فأرقام الهجمات التي تعرضت لها دولة الإمارات بالمقارنة بغيرها من دول الخليج بالإضافة لإسرائيل، تكشف بوضوح أنها لم تكن فقط الدولة الأكثر استهدافًا، بل كانت أيضًا الساحة التي خضعت لاختبار عملياتي حقيقي لمنظومة الدفاع الجوي في ظروف قتالية معقدة، وهو اختبار أثبتت خلاله قدرتها على حماية المجال الجوي والحفاظ على استقرار الدولة رغم تصاعد التهديدات واستمراريتها.

وإذا نظرنا إلى عدد الهجمات التي تزايدت خلال الـ ٤ أيام الأخيرة (٢٣- ٢٧ مارس)، والتي استهدفت مدنيين من جنسيات مختلفة داخل الدولة، فإن ذلك يعني أن إيران لم تكن تسعى فقط إلى تحقيق تأثير عسكري مباشر، بل إلى إحداث ضغط نفسي واقتصادي واسع، ومحاولة التأثير على بيئة مدنية متعددة الجنسيات تعكس طبيعة المجتمع الإماراتي كمركز اقتصادي وإنساني مفتوح. كما يشير هذا النمط من الاستهداف إلى أن الهجمات لم تكن عشوائية، بل حملت أبعادًا استراتيجية تهدف إلى اختبار قدرة الدولة على إدارة الأزمة والحفاظ على الاستقرار الداخلي رغم اتساع نطاق التهديدات وتنوعها.

تأسيسا على ما سبق، تحاول هذه الورقة الإجابة عن السؤال: كيف كشفت أرقام الهجمات الإيرانية ونوعها عن كفاءة الإمارات في اعتراضها؟

ميزان الاستهداف:

تشير الأرقام الرسمية الصادرة عن بعض وزارات الدفاع في الدول العربية، ومعهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، بالإضافة إلى العد اليدوي من قبل الباحث إلى أن حصيلة الهجمات الإيرانية على دولة الإمارات العربية المتحدة بلغت حتى يوم ٢٧ مارس ٢٢٤٦ هجمة (٣٩٣ صاروخا و١٨٣٥ مسيرة)، وعلى المملكة العربية السعودية بلغت ٨٢٢ هجمة تقريبا (١٢٠ صاروخا و٧٠٢ مسيرة)، وعلى دولة الكويت بلغت ٨٣٠ هجمة تقريبا (١٤٠ صاروخا و٦٩٠ مسيرة)، كما بلغ عدد الهجمات على البحرين ٤٧٠ هجمة تقريبا (٧٠ صاروخا و٤٠٠ مسيرة)، وعلى قطر ٢٩٦ هجمة (٤٠ صاروخا و٢٥٦ مسيرة) وعلى عمان ٢٠ هجمة (٣ صواريخ و١٧ مسيرة). أما عدد الهجمات الإيرانية على إسرائيل فقد بلغت ١٠٨٥ هجمة (٢٣٥ صاروخا و٨٢٠ مسيرة).

وعليه، يمكن التأكيد على أن قراءة الأرقام السابقة تشير إلى أن إجمالي عدد الهجمات التي نفذتها إيران على المناطق المستهدفة حتى يوم ٢٧ مارس بلغ ٥٧٦٩ هجمة في حين بلغ عدد الهجمات على دول الخليج وحدها ٤٦٨٤ هجمة، احتلت فيها الإمارات المرتبة الأولى بنسبة ٤٧,٩٪ تلتها دولة الكويت بنسبة ١٧,٧٪ ثم السعودية بنسبة ١٧,٥٪ ثم البحرين بنسبة ١٠,٠٣٪ ثم قطر بنسبة ٦,٣٪ والأخير جاءت عمان بنسبة ٠,٤٢٪.

تحليل الأرقام السابقة، يشير إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة استحوذت وحدها على ٣٨,٩٪ من إجمالي الهجمات حتى يوم ٢٧ مارس، وهو ما يعني أن أكثر من ثلث الضربات الإيرانية تركزت على هدف واحد، وهو مؤشر لا يمكن تفسيره فقط بعوامل جغرافية، بل يرتبط بمكانة الدولة المستهدفة في معادلة الردع والدفاع الجوي والتحالفات الإقليمية. وعلى ما سبق، يمكن التأكيد على عدد من الدلالات، هي:

١. **بمقارنة نسب الهجمات من قبل إيران على** الدول العربية بالإضافة إلى إسرائيل، يتضح أن يتضح أن الفارق الكبير في عدد الاستهداف بين الإمارات وأقرب منافسيها كبير نسبياً، حيث جاءت إسرائيل في المرتبة الثانية بنسبة ١٨,٨٪ فقط، أي أن الفجوة بين المركزين الأول والثاني تجاوزت ٢٠ نقطة مئوية، وهو فارق يعادل تقريباً حجم الهجمات على ٤ دول عربية من الدول المستهدفة.

٢. **بمقارنة الهجمات على دول مجلس التعاون الخليجي**، يمكن التأكيد على أن إجمالي الهجمات على دول مجلس التعاون الخليجي بلغ ٤٦٨٤ هجمة، منها ٢٢٤٦ هجمة على الإمارات، أي ما يقارب نصف إجمالي الضربات داخل الخليج. بالتالي، هذه النسبة التي تقترب من ٥٠٪ (الإمارات وحدها) تعني عملياً أن كل هجمة ثانية في الخليج كانت موجهة إلى الإمارات، وهو معدل مرتفع للغاية في الحروب التقليدية أو غير التقليدية، ويشير إلى أن الإمارات استمرت تمثل منذ ٢٨ فبراير حتى ٢٧ مارس الهدف الأهم في حسابات إيران، وهذا قد يرجع إلى أن قوى النموذج الإماراتي كدولة بها أكبر عدد من الشركات الأجنبية والاستثمار العالمي سواء من طرفها في الخارج أو استثمار داخلي من قبل أطراف دولية، قد يساعد في مسارات الضغط الدولي على أمريكا في وقف الحرب.

٣. **زيادة عدد الصواريخ التي استهدفت دولة الإمارات** (٣٩٣ صاروخًا) بالمقارنة بإجمالي عدد الصواريخ التي استهدفت باقي دول الخليج مجتمعة — السعودية والكويت والبحرين وقطر وعُمان — والبالغ (٣٧٣ صاروخًا)، تعكس دلالة واضحة، هي أن الإمارات واجهت وحدها مستوى من التهديد الصاروخي يعادل، بل ويتجاوز، مجموع التهديد الصاروخي لبقية دول الخليج مجتمعة، وهو ما يشير إلى تركز واضح في نمط الاستهداف الصاروخي نحو نقطة جغرافية واحدة داخل مسرح العمليات، ويعكس في الوقت ذاته ارتفاع مستوى الضغط العملياتي على منظومة الدفاع الجوي الإماراتية مقارنة ببقية المنظومات الخليجية، كما

يؤكد أن القدرة على التعامل مع هذا الحجم من التهديد الصاروخي دون حدوث اختراقات واسعة أو خسائر جسيمة تمثل مؤشرًا علميًا مباشرًا على كفاءة منظومة الاعتراض، وفاعلية منظومات الإنذار المبكر، ومستوى الجاهزية التشغيلية والاستمرارية في الأداء تحت ظروف تهديد مرتفعة الكثافة.

حدود الجاهزية الدفاعية والاستجابة:

بتصفح الصفحة الرسمية لوزارة الدفاع الإماراتية على منصة (x) والاطلاع على الأرقام الوارد في بيان العمليات في يوم ٢٧ مارس، وما كشفته الأرقام الواردة في ذات البيان بيان، هو التعامل مع ٣٧٨ صاروخًا باليستيًا و١٥ صاروخ كروز و١٨٣٥ طائرة مسيرة منذ بداية التصعيد في ٢٨ أبريل الماضي،- يؤكد على أن عدد الصواريخ والمسيرات التي تم اعتراضها وفقًا للبيان، بمثابة مؤشر عملي على مستوى متقدم من القدرة الدفاعية وإدارة المجال الجوي في ظروف قتالية معقدة، ويمكن توضيح هذا على النحو التالي:

(١) كثافة التهديدات واختبار حقيقي لمنظومة الدفاع الجوي: يعكس حجم التهديدات التي واجهتها الإمارات، أنها كانت أمام اختبار عملياتي مستمر وليس حادثًا عابرًا. فاعتراض مئات الصواريخ والطائرات المسيرة يعني أن منظومة الدفاع الجوي خضعت لضغط عملياتي مستمر، وهو يعني تطور بنية الدفاع والانذار المبكر في الجيش الإماراتي. وهنا يمكن التأكيد على الاستمرارية في النجاح العملياتي، وليس مجرد نجاح في واقعة واحدة.

(٢) نسبة النجاح في الاعتراض تعكس مستوى الاحترافية: تشير محدودية الخسائر البشرية والمادية مقارنة بحجم الهجمات إلى أن نسبة الاعتراض كانت مرتفعة للغاية، وهو ما يعكس مستوى متقدمًا من الاحترافية في تشغيل أنظمة الدفاع الجوي. فاعتراض صواريخ باليستية وطائرات مسيّرة في بيئة عملياتية متحركة يتطلب تنسيقًا دقيقًا بين الرصد والتتبع والاشتباك، إضافة إلى جاهزية فنية عالية للأطقم العسكرية. وبعبارة أخرى، فإن الكفاءة هنا ليست في امتلاك السلاح فقط، بل في القدرة على تشغيله بكفاءة تحت ضغط العمليات.

(٣) تنوع التهديدات يعكس مرونة المنظومة الدفاعية: التعامل مع صواريخ باليستية وصواريخ كروز وطائرات مسيرة في آن واحد،- يبرز أن منظومة الدفاع الجوي الإماراتية تمتلك مرونة تكتيكية وقدرة على التعامل مع تهديدات متعددة المسارات والسرعات والارتفاعات. كما أن هذا يشير إلى أن النظام الدفاعي في دولة الإمارات ليس مصممًا لسيناريو واحد، بل قادر على التكيف مع أنماط تهديد متغيرة ومتنوعة.

(٤) استمرارية الجاهزية مؤشر على كفاءة الإدارة العملياتية: يشير مقارنة عدد الهجمات ونوعها التي تم صدها خلال الفترة الزمنية من ٢٨ فبراير إلى ٢٧ مارس إلى الحفاظ على التماسك والجاهزية القتالية ودقة استخدام الموارد دون استنزافها. وهذا يعني أن وزارة الدفاع الإماراتية تميزت بقدرته على الحفاظ على مستوى الأداء نفسه طوال فترة الاستهداف.

(٥) قوة الرسالة الردعية وتعزيز ثقة الاستقرار الداخلي: تشير الأرقام التي تضمنها بيان وزارة الدافع الإماراتية في ٢٧ مارس إلى أن دولة الإمارات تمتلك قدرة دفاعية صلبة قادرة على حماية المجال الجوي والبنية التحتية الحيوية، وهو ما يعزز الثقة الداخلية والاستقرار الاقتصادي، ويبعث في الوقت ذاته برسالة إقليمية مفادها أن أمن الدولة محمي بمنظومة دفاع فعالة وليست رمزية. وعليه، يمكن القول إن ما حققته منظومة الدفاع الجوي الإماراتية لم يكن نتيجة ظرف استثنائي، بل نتيجة بناء مؤسسي طويل المدى لمنظومة دفاع حديثة تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة والتدريب الاحترافي وإدارة العمليات بكفاءة عالية.

الخسائر كمقياس للفاعلية القتالية:

قراءة وتحليل بيانات الضحايا الناتجة عن الهجمات التي عرضها بياني وزارة الدفاع خلال يومي ٢٦ و٢٧ مارس، تشير إلى صعوبة وتشابك في مستوى التهديدات التي وجهتها دولة الإمارات بل كثافتها وتنوع وسائلها، وهو ما يؤكد في الوقت ذاته أن منظومة الدفاع الجوي نجحت في تقليص حجم الخسائر، فقد أسفرت الهجمات خلال الفترة من ٢٨ فبراير -٢٧ مارس عن استشهاد اثنين من منتسبي القوات المسلحة الإماراتية أثناء تأديتهما واجبهما الوطني، إلى جانب استشهاد مدني من الجنسية المغربية يعمل متعاقدًا مع القوات المسلحة الإماراتية، فضلًا عن مقتل ٨ مدنيين من جنسيات متعددة شملت الباكستانية والنيبالية والبنغلادشية والفلسطينية والهندية، إضافة إلى إصابة ١٧١ شخصًا بإصابات تراوحت بين البسيطة والمتوسطة والبليغة من جنسيات متنوعة. ما سبق ذكره من الخسائر وجنسياتها يوضح ما يلي:

١- محدودية الخسائر مقارنة بحجم الهجمات مؤشر على كفاءة الاعتراض: عند قراءة الخسائر سابقة الذكر في ضوء حجم الهجمات التي تجاوزت مئات الصواريخ والطائرات المسيّرة، يتضح أن نطاق الخسائر البشرية ظل محدودًا نسبيًا، وهو ما يعكس فاعلية منظومة الدفاع الجوي الإماراتية في اعتراض نسبة كبيرة من التهديدات قبل وصولها إلى أهدافها. بالتالي قسمة عدد المستهدفين سواء من القتلى أو الجرحى على عدد الهجمات يشير نجاح المنظومة الدفاعية الإماراتية في تقليل الخسائر البشرية وحماية البنية التحتية الحيوية.

٢- تنوع الجنسيات بين الضحايا يعكس طبيعة الاستهداف المدني: يبرز تعدد الجنسيات بين الضحايا والمصابين، التي شملت الإماراتيين والمصريين والسودانيين والإثيوبيين والفلبينيين والباكستانيين والإيرانيين والهنود والبنغلادشيين والسريلانكيين والأذربيجانيين واليمنيين والأوغنديين والإرتيريين واللبنانيين والأفغان والبحرينيين وسكان جزر القمر والأتراك والعراقيين والنيباليين والنيجيريين والعمانيين والأردنيين والفلسطينيين والغانيين والإندونيسيين والسويديين والتونسيين — أن الاستهداف لم يكن موجهًا لفئة بعينها، بل طال بيئة مدنية متعددة الجنسيات تعكس طبيعة المجتمع الإماراتي كمركز اقتصادي وإنساني مفتوح. وهذه الدلالة تحمل بعدًا مهمًا، إذ تؤكد أن الهجمات لم تستهدف منشآت عسكرية فقط، بل سعت إلى إحداث تأثير نفسي واقتصادي واسع من خلال ضرب مناطق مأهولة بالسكان أو قريبة من منشآت حيوية.

٣- حجم الخسائر المحدود يعكس نجاح منظومة الحماية المدنية: رغم وقوع خسائر بشرية وإصابات، فإن حجم الضرر المادي والبشري لم يصل إلى مستوى الكارثة، وهو ما يشير إلى أن منظومة الحماية المدنية والإنذار المبكر لعبت دورًا مهمًا في تقليل آثار الهجمات. فالقدرة على احتواء الخسائر بعد وقوع الهجوم تمثل جزءًا لا يقل أهمية عن القدرة على اعتراضه، لأن إدارة ما بعد الضربة تعد عنصرًا حاسمًا في الحفاظ على الاستقرار.

٤- قوة رسالة ميزان الأرقام بين عدد الهجمات وما تم استهدافه: تؤكد قراءة الأرقام السابقة مجتمعة — من عدد الضحايا وتنوع جنسياتهم إلى محدودية حجم الخسائر — أن الإمارات استطاعت أن تحافظ على معادلة الاتزان بين الردع العسكري وحماية المجتمع المدني. كما تعكس هذه البيانات أن الدولة لا تعتمد فقط على القوة العسكرية، بل على منظومة أمنية متكاملة تشمل الدفاع الجوي والحماية المدنية وإدارة الأزمات والجاهزية المؤسسية. ما سبق، يشير إلى أن حجم الخسائر ظل محدودًا مقارنة بحجم التهديدات، الأمر الذي يبرز مستوى متقدمًا من الكفاءة الاحترافية والجاهزية العملياتية في إدارة الدفاع الجوي وحماية المجتمع المدني الإماراتي.

قراءة الهجمات اليومية:

بتتبع الأرقام اليومية للهجمات التي تعرضت لها دولة الإمارات خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ مارس، تلاحظ محاولة المعتدي إرباك الهدف على نحو متكرر ومتدرج وهذا من أجل اختبار جاهزية منظومة دفاعه الجوي، ربما لحسابات مستقبلية في زمن الحرب أو من أجل الضغط على الفاعل الرئيسي في فيها. فقد تعرضت دولة الإمارات في ٢٣ مارس لهجوم شمل ٧ صواريخ باليستية و١٦ طائرة مسيرة، أعقبه في ٢٤ مارس هجوم آخر تضمن ٥ صواريخ باليستية و١٧ طائرة مسيرة، ثم في ٢٥ مارس هجوم محدود اقتصر على ٩ طائرات مسيّرة، قبل أن تتصاعد وتيرة التهديد في ٢٦ مارس إلى ١٥ صاروخًا باليستيًا و١١ طائرة مسيّرة، وصولًا إلى ٢٧ مارس حيث تم التعامل مع ٦ صواريخ باليستية و٩ طائرات مسيّرة. وعليه، تشير طريقة تسلسل الهجمات الإيرانية على الدولة الإماراتية إلى عدد من الدلالات، هي:

١- استمرارية الهجمات تعني استمرارية النجاح في الاعتراض: يكشف تتابع الهجمات على مدار خمسة أيام متتالية عن أن منظومة الدفاع الجوي لم تواجه اختبارًا لحظيًا، بل خضعت لاختبار عملياتي مستمر من قبل الدولة الإيرانية، كان يتطلب الحفاظ على أعلى مستويات الجاهزية دون انقطاع. وهنا تبرز الدلالة الأساسية: النجاح لم يكن في صد هجوم واحد، بل في الحفاظ على الأداء نفسه عبر سلسلة هجمات متلاحقة، وهو معيار رئيسي لقياس كفاءة الدفاعات الجوية خاصة في الحروب غير معلومة النهاية.

٢- تصاعد عدد الصواريخ في ٢٦ مارس يعكس محاولة كسر المنظومة الدفاعية: يُعد يوم ٢٦ مارس نقطة ذروة في تسلسل الهجمات، حيث بلغ عدد الصواريخ الباليستية ١٥ صاروخًا في يوم واحد، وهو أعلى رقم خلال الفترة المذكورة. وتحمل هذه الزيادة دلالة عملياتية مهمة، إذ تشير إلى محاولة واضحة لرفع مستوى الضغط على الدفاعات الجوية بهدف إرباكها أو استنزاف قدراتها. لكن قدرة المنظومة على التعامل مع هذا العدد المرتفع دون انهيار في الأداء تؤكد أن الجاهزية لم تكن ظرفية، بل قائمة على بنية دفاعية قادرة على العمل تحت ضغط مكثف.

٣- تنوع حجم الهجمات بين يوم وآخر يعكس تكتيك الاستنزاف من الطرف المهاجم: يعكس تذبذب عدد الهجمات بين الارتفاع والانخفاض، كما في الانتقال من ٩ مسيرات فقط في ٢٥ مارس إلى ١٥ صاروخًا باليستيًا في ٢٦ مارس،- استخدام تكتيك معروف في الحروب المظلمة يقوم على الاستنزاف التدريجي واختبار ردود الفعل. غير أن استمرار قدرة الدفاعات الجوية الإماراتية على التعامل مع هذا النمط المتغير يثبت أن المنظومة تمتلك مرونة تكتيكية وقدرة على التكيف مع سيناريوهات متعددة.

٤- إجمالي الأرقام خلال خمسة أيام يكشف حجم الضغط العملياتي: عند جمع الأرقام خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ مارس، يتضح أن الإمارات تعرضت خلال خمسة أيام فقط إلى ٣٣ صاروخًا باليستيًا، و ٦٢ طائرة مسيرة. وهذه الحصيلة تعكس حجم الضغط العملياتي الذي واجهته منظومة الدفاع الجوي خلال فترة زمنية قصيرة، وتؤكد أن إدارة الأزمة لم تكن مجرد رد فعل دفاعي، بل عملية تشغيل مستمرة لمنظومة أمنية عالية الكفاءة. بالتالي، يعكس التسلسل الزمني للهجمات محاولة واضحة لرفع مستوى الضغط على الدفاعات الجوية واختبار جاهزيتها، غير أن استمرار القدرة على التصدي لهذه التهديدات دون تراجع في الأداء يؤكد أن الإمارات تمتلك منظومة دفاع متقدمة قادرة على العمل بكفاءة تحت ضغط العمليات، وهو ما يعزز مفهوم الاتزان الاستراتيجي كإطار حاكم لإدارة الأزمة.

في المجمل، يمكن القول إن قراءة الأرقام والتسلسل الزمني للهجمات، يشير إلى أن ما واجهته دولة الإمارات لم يكن مجرد سلسلة اعتداءات متفرقة، بل اختبارًا عمليًا ممتدًا لمنظومة الدفاع الجوي وإدارة الأزمات. ومع ذلك، فإن محدودية الخسائر مقارنة بحجم التهديدات، واستمرار القدرة على التصدي للهجمات المتكررة دون تراجع في الأداء، يؤكد أن الدولة نجحت في الحفاظ على معادلة الاتزان الاستراتيجي بين الردع العسكري وحماية المجتمع المدني. وعليه، فإن التجربة الإماراتية في إدارة هذه الأزمة تقدم نموذجًا عمليًا في كيفية توظيف التكنولوجيا والجاهزية المؤسسية والتخطيط طويل المدى للحفاظ على الاستقرار، وتؤكد أن قوة الدولة في الحروب الحديثة لا تُقاس فقط بقدرتها على القتال، بل بقدرتها على إدارة الصراع بكفاءة واستمرارية والحفاظ على توازنها الوطني في أصعب الظروف.

اختبار المرونة: كيف حافظ النموذج الاقتصادي الإماراتي على استقرار الداخل في زمن الحرب؟

رضوى محمد

رئيس وحدة الدراسات المصرية

شهدت الإمارات العربية المتحدة خلال الـ ٣٠ يومًا الماضية، اختبارًا حقيقيًا لقدرة نموذجها الاقتصادي على التكيف مع الأزمات الجيوساسية، فالإمارات يتميز اقتصادها بالضخامة، إذ يتجاوز عدد الشركات والمشاريع التجارية بها نحو ١,٤ مليون شركة، وهذه المنظومة تشمل مئات ألالاف من المحلات التجارية، وفضلاً عن ذلك تضم دولة الإمارات نحو أكثر من ٧٣ مول رئيسي، مع ٨ مشاريع تحت التطوير، بجانب قاعدة إنتاجية وخدمية واسعة تشمل التجارة والسياحة، والخدمات المالية، ما يجعلها مركزًا إقليميًا لإعادة التصدير والاستهلاك.

ورغم تعرُض الإمارات العربية المتحدة لسلسلة من الهجمات الإيرانية التي استهدفت بنيتها التحتية ومطاراتها وموانئها، فإن اقتصادها أظهر قدرًا ملحوظًا من المرونة والاستمرارية، ما يعكس نجاح التجربة الاقتصادية الإماراتية في بناء نموذج متنوع وقادر على امتصاص الصدمات.

فعلى مستوى إدارة الأزمة، اعتمدت الإمارات على حزمة من الآليات المتكاملة، تمثلت في تبني سياسات نقدية ومالية مرنة، وبناء منظومة رقابية مُحكمة على أسواق السلع والخدمات ساهمت في استقرار الأسعار، وبناء احتياطي استراتيجي من السلع الأساسية يكفي لمدة من ٤ إلى ٦ أشهر، ومن ثم يُمكن النظر إلى إدارة الإمارات العربية المتحدة لاقتصادها خلال هذه الأزمة باعتبارها نموذجًا قائمًا على التوازن بين الاستجابة السريعة والاعتماد على قدرات هيكلية متراكمة، وهو ما مكنها من الحفاظ على موقعها كمركز اقتصادي إقليمي ودولي، رغم تصاعد التوترات الجيوسياسية.

في ضوء ما سبق، تسعى هذه الورقة إلى تحليل مدى نجاح التجربة الاقتصادية الإماراتية في مواجهة تداعيات الحرب والهجمات الإيرانية، من خلال تقييم قدرة الاقتصاد الإماراتي على الصمود والتكيف، واستكشاف العوامل الهيكلية والسياسات الاقتصادية التي أسهمت في تعزيز هذه المرونة، فضلًا عن استشراف مستقبل هذا النموذج في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية في المنطقة.

نوعية الهجمات وارتكازها:

توضح نوعية الهجمات التي أصابت الدولة الإماراتية حجم الضرر داخلها، وهو ما يُمكن قراءته من خلال ما يلي:

(١) استهداف الموانئ والمطارات: قامت إيران باستهداف بعض من البُنى التحتية الإماراتية، إذ قصفت ميناء الفجيرة النفطي، الذي يُعد من أكبر الموانئ البحرية في الإمارات العربية المتحدة، والميناء البحري العميق الوحيد متعدد الأغراض على الساحل الشرقي لدولة الإمارات، ونظرًا لوقوعه خارج مضيق هرمز فهو منفذًا امنًا لعمليات تصدير النفط، وتُشير بيانات كبلر أن متوسط الصادرات من الفجيرة تجاوز ١,٧ مليون برميل يوميًا من الخام والوقود المُكرر في عام ٢٠٢٥، وهو ما يُعادل نحو ١,٧٪ من الطلب العالمي اليومي، وبالتالي فاستهداف إيران له يُعد استهدافًا للاقتصاد الإماراتي.

وعلى الجانب الأخر استهدفت إيران مطار دبي الدولي وهو المطار الرئيسي ومن أكثر مطارات العالم ازدحامًا من حيث المسافرين الدوليين، وهو الأمر الذي يجعله من أهم المطارات الحيوية في دولة الإمارات التي تربطها بالعالم الخارجي.

(٢) مناطق في مدينة رأس الخيمة: استهدفت إيران بعض الأماكن في مدينة رأس الخيمة، وتُعد هذه المدينة عصبًا اقتصاديًا مهمًا لدولة الإمارات العربية المتحدة. فمناطق رأس الخيمة الاقتصادية (راكز) تُعد مركزًا تجاريًا وصناعيًا يدعم الشركات الناشئة، والشركات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب الصناعات العالمية البارزة. وبالتالي تعتمد المدينة على الصناعات الاستراتيجية، خاصة الصناعات الإنشائية، والصناعات الدوائية والطبية، والصناعات المعدنية، والصناعات الغذائية، فضلًا عن الصناعات البلاستيكية والزجاجية. ومن هنا، تُعد هذه الصناعات مصدرًا رئيسيًا للدخل غير النفطي، ومصدرًا أساسيًا لسلاسل التوريد؛ ولذلك فإن المدينة مؤمَّنة بأنظمة دفاع قوية. إذ إنه، ووفقًا للبيانات المعلنة، لم تتأثر حركة التشغيل والاستثمارات بها رغم الاستهداف.

مؤشرات الاقتصاد الإماراتي:

تدل مؤشرات الاقتصاد الإماراتي المختلفة على درجة مرونته في مواجهة الاضطرابات التي يتعرض لها، والتي يُمكن توضيحها على النحو التالي:

(أ) معدل التضخم: تتميز الإمارات العربية المتحدة بالاستقرار في الأسعار، فمعدلات التضخم لا ترتفع بشكل كبير داخلها كما يوضح الشكل(١)، إذ سجلت ٢,١٧٪ في شهر أكتوبر ٢٠٢٥، ثم انخفضت إلى ١,٦١ ٪ في نوفمبر ٢٠٢٥، وقد ارتفعت قليلًا في ديسمبر ٢٠٢٥ إلى ٢,٠٤٪، هذا بالمقارنة أن معدلات التضخم وصلت في بعض الاقتصادات المتقدمة إلى نحو ٨٪ و٩٪، مما دفع العديد من البنوك المركزية إلى تشديد سياساتها النقدية.

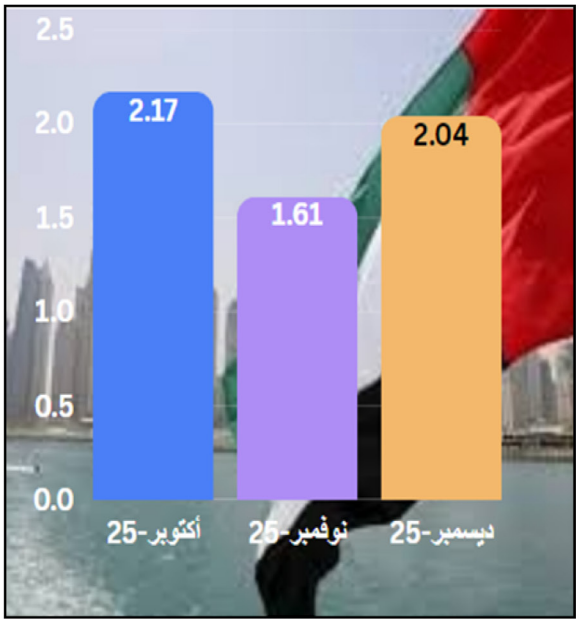

الشكل (١): معدل التضخم الشهري في الإمارات العربية المتحدة
المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء

(ب) معدل بقاء الاستثمارات الأجنبية: تُعد الاستثمارات الأجنبية مؤشر كبير على مدى مرونة اقتصاد الدولة، فهذه الاستثمارات عندما لا تجد بيئة داعمة مستقرة تحول بوصلتها على الفور إلى دول أخرى، فالإمارات العربية المتحدة جاءت في يونيو عام ٢٠٢٥ بالمرتبة العاشرة عالميًا كأول وجهة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في العالم، حيث سجلت الدولة مستوى غير مسبوق في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بقيمة ١٦٧,٦ مليار درهم (٤٥,٦ مليار دولار أمريكي) في عام ٢٠٢٤ بحسب تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٢٥ لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «أونكتاد». وبالإضافة إلى ذلك كشف تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الأمارات العربية المتحدة ٢٠٢٥، الصادر عن وزارة الاستثمار، عن الأداء المتميز و النجاح غير المسبوق للدولة في جذب رؤوس الأموال عبر مختلف القطاعات الاستراتيجي؛ لتعزيز مكانتها كوجهة عالمية رائدة للاستثمار، وفي العام نفسه استقطبت الإمارات العربية المتحدة من الأثرياء نحو ٩٨٠٠ شخص، وهو ما أنعش استثماراتها الداخلية.

وخلال الهجوم الإيراني المُتصاعد على الإمارات العربية المتحدة أظهر سلوك الأسواق والمستثمرين مدى متانة الاقتصاد الإماراتي، فقد استمرت أبو ظبي ودبي مراكز مالية وعالمية دون توقف، والأمر الذي يُدعم ذلك أنه إذا كان حدث هروب جماعي للمستثمرين من دولة الإمارات العربية المتحدة، فكانت الدولة ستشهد تراجعًا حادًا في كل مؤشرات النمو الخاصة بها، وهو الأمر الذي لم يحدث، وفي الوقت ذاته ففي الـ١٩ من مارس أكدت الإمارات التزامها باستثمار ١,٤ تريليون دولار في الولايات المتحدة الأمريكية رغم الصراع مع إيران. وهو الأمر الذي يوضح أن الخطط الاستثمارية للإمارات لم تتوقف مع الهجمات الإيرانية، فالأمن المتوفر داخل الدولة ساهم في استقرار معدلات الاستثمار داخلها واستمرار خططها الاستثمارية، فهناك ٢٠٠ جنسية على الأراضي الأماراتية.

(ج) الناتج المحلي غير النفطي: حققت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٥، نموًا بنسبة ٥,١٪ مقارنة بالفترة ذاتها من عام ٢٠٢٤، لتصل قيمته إلى نحو ١,٤ تريليون درهم، وقد حقق الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي نموًا بنسبة ٦,١٪ خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠٢٥، بالمقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٢٤، وبقيمة بلغت أكثر من تريليون درهم، وهو الأمر الذي يوضح تطور النموذج الاقتصادي لدولة الإمارات، مما رفع درجة مرونتها أمام الصدمات الخارجية.

دعائم مرتكزة:

اعتمد النموذج الإماراتي في هذه الحرب الراهنة على مجموعة من الدعائم الأساسية التي رفعت درجة مرونة الاقتصاد، وهي الآتي:

١- **تنويع الاقتصاد:** الدولة الإماراتية استطاعت خلال عقود قليلة التحول من اقتصاد يعتمد على النفط إلى اقتصاد متنوع قائم على المعرفة والخدمات، وذلك من خلال تنمية القطاعات غير النفطية مثل السياحة، التجارة والخدمات اللوجيستية، الطيران، القطاع المالي كما يوضح الجدول(١)، حيث باتت تشكل القطاعات غير النفطية ٧٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي، وهو الأمر الذي يوضح أن الاقتصاد الإماراتي لم يظل اقتصاد ريعي يعتمد على النفط فقط في دخله القومي.

القطاع	مساهمته من الناتج
قطاع التجارة	نحو 15.6%
المالية والتأمين	نحو 14.6%
الصناعات التحويلية	نحو 13.4%
التشييد والبناء	نحو 12%
قطاع العقارات	نحو 7.4%

الجدول(١) يوضح مساهمة القطاعات الإنتاجية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي

٢- رقابة على الأسواق: تُدرك الإمارات العربية المتحدة أن جشع التجار ينتشر في أوقات الحروب والأزمات، وهو ما واجهته من خلال حملات تفتيشية موسعة، فقد نفذت وزارة الاقتصاد والسياحة بالتعاون مع دوائر التنمية الاقتصادية في إمارات دبي، نحو ٨١٦٨ جولة تفتيشية على الأسواق خلال الفترة من ٢٨ فبراير إلى ١٧ مارس ٢٠٢٦، أسفرت عن توجيه ٧٢٩ إنذارًا وفرض ٢١٦ جزاءً بغرامات مالية تراوحت بين ٢٠٠٠ و٢٠٠ ألف درهم، وهو ما يأتي لحماية حقوق المستهلكين، ومكافحة أي ممارسات قد تؤدي إلى التلاعب بأسعار المنتجات والسلع، فالوزارة تعمل على تقييم ومراجعة السياسات والإجراءات الرقابية بشكل دوري؛ لضمان استجابة الأسواق لأي متغيرات وضمان حماية المستهلكين من أي ممارسات غير سليمة قد تؤثر على حقوقهم.

وفي هذا السياق شكلت وزارة التجارة والصناعة مع بداية الأزمة، فريقًا وطنيًا للأزمات والطوارئ معنيًا بالرقابة بالتعاون مع الدوائر الاقتصادية المحلية، وعقدت أكثر من ٣٦ اجتماعًا مع كبار الموردين والمستوردين منذ بداية الأزمة؛ لضمان تدفق السلع الأساسية بكميات كافية، واستقبلت الوزارة خلال الفترة من ٢٨ فبراير إلى ١٧ مارس ٢٠٢٦ نحو ٢٤٤١ شكوى من المستهلكين، وما نسبته ٨١,٧٪ من هذه الشكاوي متعلق بالسلع الغذائية(١٩٩٤ شكوي)، بينما ٠,٤٪ من الشكاوي متعلق بقطاع الفنادق(٩ شكاوي)، و شكلت الشكاوي الأخرى ما نسبته ١٧,٩٪، وقد تم التعامل مع هذه الشكاوي بشكل فوري، كما تم النزول الميداني للتحقق من أسعار أبرز السلع الغذائية الأكثر تداولًا في الأسواق.

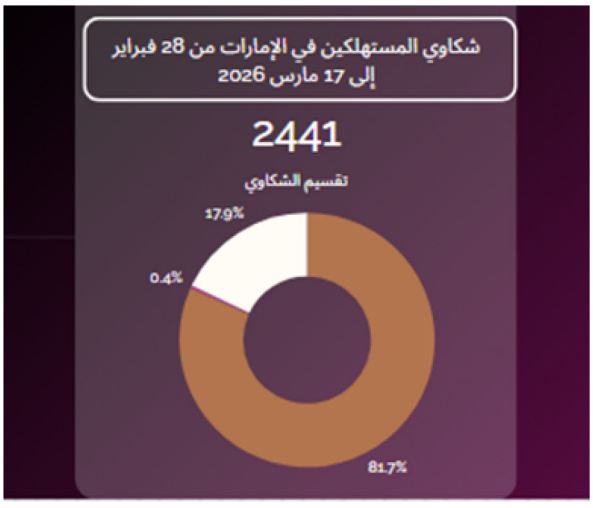

٣- مخزون استراتيجي من السلع: اهتمت دولة الإمارات بشكل كبير بمخزون السلع الإستراتيجية خلال الأزمة، إذ تابعت التحديث اليومي من منافذ البيع الكبرى للمخزون التجاري لأهم ٥٠ سلعة غذائية، ورصد عدد الأيام الكافية للاستهلاك لكل منها، مما يُعزز جاهزية وكفاءة المخزون الاستراتيجي للدولة، وهو ما يدعم اتخاذ قرارات استباقية؛ للحفاظ على استقرار الأسواق والأسعار، ويُعزز منظومة الأمن الغذائي للدولة، وبالإضافة إلى ذلك ساهم تنويع مصادر الاستيراد في تأمين السوق المحلي للإمارات العربية المتحدة، وما نتج عنه من مخزون استراتيجي يكفي من ٤ إلى ٦ أشهر.

ومن الجدير بالذكر هنا أن دولة الإمارات عملت في السنوات الماضية على تعزيز مواجهة الأزمات الطارئة، من خلال توطين سلاسل الإمداد، فنحو ٥٠ ٪ من الفواكه والخضروات يتم توريدها من داخل الإمارات أو من دول الخليج، بينما يتم تأمين ١٠٠٪ من منتجات الدواجن الحية من مصادر محلية أو إقليمية، ما يُعزز مرونة الإمدادات واستدامتها.

٤- رفع درجة الاستعداد للأزمة: أطلق مركز دبي للأمن الاقتصادي مُسبقًا ١٥ مؤشر رئيسي للمخاطر، يتفرع منه ٣٠٠ مؤشر فرعي للتنبؤات الجيوسياسية للمستقبل، فدبي لا تنتظر الأزمات حتى تتعامل معها، ولكن يوجد استعداد مُسبق لها، إذ أنه تُقدم نموذج متطور لإدارة الأزمات على مستوى المنطقة والعالم.

٥- متانة سوق العقارات: يُمثل سوق العقارات في دولة الإمارات العربية المتحدة ركيزة أساسية

في نموذج نموها، إذ تبلغ قيمة المعاملات العقارية نحو ٩١٧ مليار درهم(٢٥٠ مليار دولار)، ويبلغ عدد الصفقات أكثر من ٢٧٠ ألف صفقة عقارية، ويتميز هذا السوق بالمتانة الشديدة أمام الاضطرابات الجيوسياسية الحالية، فقد أعلنت شركة "دبليو كابيتال" للوساطة العقارية عن إتمام بيع ٣٣ وحدة سكنية في مشروع "ستاكس" (STAX) الواقع في قرية جميرا الدائرية، بقيمة إجمالية بلغت ٣٣,٦ مليون درهم، وهو ما يعكس قدرة السوق العقاري بدبي على الحفاظ على زخمه واستقراره، مدعومًا بثقة المستثمرين المحليين والدوليين في الاقتصاد الإماراتي وبيئة الاستثمار.

استشراف مستقبلي

إن مستقبل النموذج الاقتصادي للتجربة الإماراتية يُمكن استشرافه في ظل التوترات الجيوسياية الحالية من خلال النقاط التالية:

(*) **تعزيز التعاون بين القطاع الحكومي والخاص:** ستستمر الدولة الإماراتية في مواجهة التوترات الجيوسياسية الراهنة من خلال تقديم نموذج تعاوني فعّال بين الحكومة والقطاع الخاص، فالقطاع الخاص يُعتبر عصب التنمية في الاقتصاد الاماراتي، وبالتالي فتذليل الصعاب له خلال هذه الظروف سيكون أولوية قصوى لدولة الإمارات.

(*) **إدارة المخاطر الجيوسياسية:** ستعمل الإمارات العربية المتحدة بشكل أساسي على تنويع مصادر نموها، فهذا النموذج الاقتصادي سوف لا يستسلم أمام غلق مضيق هرمز، لكنه سينوع خياراته؛ حتى لا تتأثر مؤشرات الاقتصاد المختلفة، فقد قامت الإمارات بالفعل بإنشاء خطوط أنانيب بديلة (مثل خط حبشان- الفجيرة)، وعلى الجانب الأخر لا تعتمد الإمارات على طرف دولي واحد، بل ستنوع شركائها بشكل أكبر خلال الفترة القادمة، وهو ما يُعرف بسياسة « التحوط الاستراتيجي».

(*) **توقع تباطؤ النمو لكن دون انهيار:** الإمارات بفضل سياستها الاقتصادية الرشيدة قللت من حجم تأثير الحرب عليها، لكن يزال هناك أثر سلبي ستضعه الحكومة الإماراتية في اعتبارها عند رسم الخطط التنموية الجديدة، فقد تم خفض توقعات النمو إلى نحو ٢,٥٪ بدلاً من أكثر من ٤٪؛ بسبب الحرب.

وفي النهاية يُمكن القول إن الاقتصاد الإماراتي لم يستطع مواجهة التداعيات السلبية للهجمات الإيرانية عليه من خلال إجراءات لحظية فقط في وقت الأزمة، ولكنه بنى نموذج اقتصادي مرن بقدر كبير على مدار السنوات الماضية، قائم على مصادر متنوعة للنمو الاقتصادي، بجانب النفط، ورؤى استراتيجية عززت من دور القطاع الخاص داخل الدولة، هذا فضلًا عن الاهتمام التكنولوجي المُتزايد، فالإمارات وطدت من الاقتصاد المعرفي بشكل كبير، باعتباره أحد الدعائم الرئيسية لبناء اقتصاد منتج وفعّال، ومن هنا فالجاهزية لم تأتي صدفةً، بل جاءت نتيجة بنية مؤسسات قوية واستراتيجيات اقتصادية بعيدة المدى تهدف إلى حماية الأسواق المحلية وضمان استمرارية النشاط الاقتصادي، فبالتالي قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجًا تنمويًا فريدًا من نوعه.

وعلى الرغم من الاضطرابات الجيوسياسية المُتصاعدة، فإن استمرار تدفقات الاستثمار، والحفاظ على الاستقرار المالي، يعكسان ثقة الأسواق في قدرة الاقتصاد الإماراتي على تجاوز الأزمات. كما أن تبني سياسات مرنة لتأمين سلاسل الإمداد، وتقليل الاعتماد على نقاط الاختناق الاستراتيجية مثل مضيق هرمز، عزّز من قدرة الدولة على الحد من تداعيات التصعيد الإقليمي.

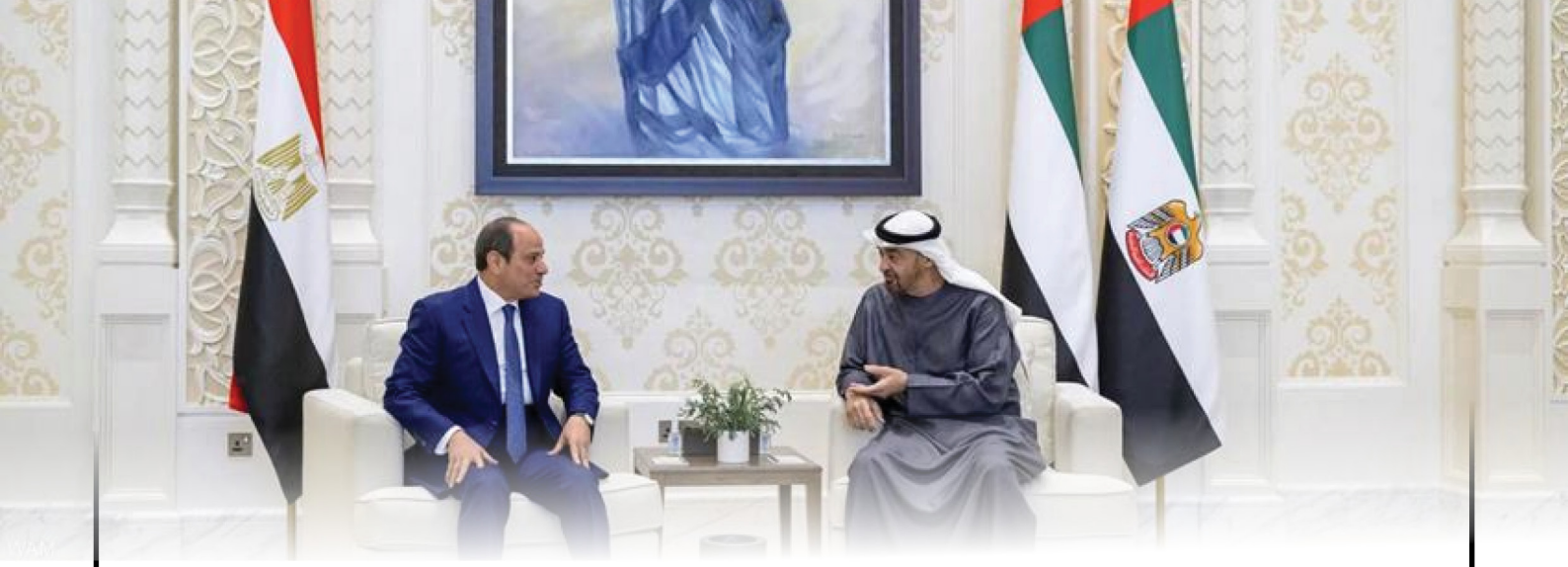

الدلالة الدبلوماسية: كيف عكست الزيارات والاتصالات ثقة العالم في الإمارات؟

ساجدة السيد

رئيس برنامج دراسات البحر الأحمر و إفريقيا

في ظل التحولات الجيوسياسية المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي، جاءت الحرب الأمريكية–الإسرائيلية ضد إيران في ٢٨ فبراير ٢٠٢٦ لتفرض واقعًا إقليميًا بالغ التعقيد، خاصة على منطقة الخليج العربي التي وجدت نفسها في قلب دائرة التهديدات الأمنية والعسكرية. وفي خضم هذا المشهد المضطرب، برزت الإمارات العربية المتحدة كحالة استثنائية في كيفية التعامل مع الأزمات الكبرى، حيث لم تكتفِ باحتواء تداعياتها الداخلية، بل تحولت إلى مركز ثقل سياسي ودبلوماسي نشط نجح في إعادة توجيه بوصلة التفاعلات الدولية نحو التهدئة والاستقرار.

ففي الوقت الذي اتسمت فيه بيئة الأزمة بدرجة عالية من السيولة وعدم اليقين، تبنت الإمارات استراتيجية متكاملة قائمة على التحرك السريع والمتوازن، جمعت بين الحفاظ على أمنها القومي وتعزيز حضورها الدبلوماسي على الساحة الدولية. وقد انعكس ذلك بوضوح في حالة التضامن الدولي الواسعة التي حظيت بها الدولة، حيث توافدت الزيارات الرسمية من قادة ومسؤولين من مختلف دول العالم، إلى جانب تدفق وفود غير رسمية من رجال أعمال وممثلي كبرى الشركات العالمية، في مؤشر واضح على الثقة الدولية في استقرار الإمارات وقدرتها على إدارة الأزمات دون الإخلال بجاذبيتها الاقتصادية والاستثمارية.

ولم يقتصر هذا الحراك على الزيارات الميدانية، بل امتد ليشمل نشاطًا مكثفًا في الاتصالات السياسية رفيعة المستوى، التي قادها سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان مع عدد كبير من قادة العالم، في إطار تنسيق الجهود الدولية لاحتواء التصعيد ومنع انزلاق المنطقة إلى مواجهة شاملة. وقد اتسمت هذه الاتصالات بالتركيز على تغليب الحلول الدبلوماسية، والحفاظ على استقرار أسواق الطاقة، وضمان أمن الملاحة الدولية، وهو ما يعكس إدراكًا إماراتيًا عميقًا لطبيعة التحديات المركبة التي فرضتها الأزمة.

تأسيسًا على ما تقدم، تسعى هذه الورقة إلى الإجابة عن السؤال: كيف عكست الزيارات الرسمية إلى الإمارات العربية المتحدة، إلى جانب الاتصالات والاجتماعات الدولية، حجم التضامن الدولي مع الدولة، وما دلالات هذا الحراك الدبلوماسي في احتواء تداعيات الأزمة؟

اتصالات مكثفة:

تلقت الإمارات العربية المتحدة ما يقرب من ٣٤ اتصالاً هاتفياً في ١ و ٢ مارس ٢٠٢٦ من ٣٢ دولة، تعبيرًا عن تضامنها ودعمها في مواجهة الهجمات الإيرانية على أراضيها. وشملت هذه الاتصالات قادة ورؤساء حكومات من جميع القارات، وقد عبّروا عن إدانتهم للهجمات وأكدوا تضامنهم مع الإمارات وحماية سيادتها، فكانت الاتصالات من:

(١) قادة أمريكا وأوروبا (١٣ قادة): تلقت الإمارات اتصالات من ١٣ قائدًا من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وهم: رئيس الولايات المتحدة الأمريكية دونالد ترامب، رئيس الجمهورية الفرنسية إيمانويل ماكرون، مستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية فريدريش ميرتس، رئيس وزراء المملكة المتحدة كير ستارمر، رئيسة وزراء الجمهورية الإيطالية جورجيا ميلوني، رئيس جمهورية قبرص نيكوس خريستودوليدس، رئيس الاتحاد السويسري غي بارميلان، رئيس جمهورية صربيا ألكسندر فوتشيتش، رئيس وزراء جمهورية ألبانيا إيدي راما، رئيس وزراء مملكة النرويج يوناس غار ستور، رئيس وزراء جمهورية اليونان كيرياكوس ميتسوتاكيس، رئيس وزراء المجر فيكتور أوربان، رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين.

(٢) قادة دول الخليج (٣ قادة): تلقت الإمارات ٣ اتصالات من قادة دول الخليج، وهم: عاهل مملكة البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة، سلطان عمان السلطان هيثم بن طارق، ولي العهد رئيس مجلس وزراء المملكة العربية السعودية الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود.

(٣) قادة الدول العربية (٧ قادة): تلقت الإمارات ٧ اتصالات من قادة الدول العربية، وهم: رئيس جمهورية مصر العربية عبد الفتاح السيسي، عاهل المملكة المغربية الملك محمد السادس، رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية محمد ولد الشيخ الغزواني، رئيس الجمهورية اللبنانية جوزاف عون، رئيس الجمهورية العربية السورية أحمد الشرع، رئيس جمهورية العراق الدكتور عبداللطيف جمال رشيد، رئيس وزراء جمهورية العراق محمد شياع السوداني.

(٤) قادة آسيا (٣ قادة): تلقت الإمارات ٣ اتصالات من قادة دول آسيوية، وهم: رئيس جمهورية المالديف الدكتور محمد مويزو، رئيس وزراء جمهورية الهند ناريندرا مودي، رئيس وزراء جمهورية باكستان محمد شهباز شريف.

(٥) قادة أوراسيا (٤ قادة): تلقت الإمارات ٤ اتصالات من قادة دول أوراسية، وهم: رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية كازاخستان قاسم جومارت توكاييف، رئيس جمهورية أذربيجان إلهام علييف، رئيس وزراء جمهورية جورجيا إيراكلي كوباخيدزه.

(٥) قادة أفريقيا (٤ قادة): تلقت الإمارات ٤ اتصالات من قادة الدول الأفريقية، وهم: رئيس جمهورية تشاد محمد إدريس ديبي إتنو، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية فيليكس تشيسكيدي، رئيس جمهورية السنغال باسيرو ديوماي فاي، رئيس جمهورية كينيا الدكتور ويليام ساموي روتو.

زيارات متتابعة:

خلال الأزمة الراهنة، شهدت الإمارات العربية المتحدة أربعة زيارات رسمية ومفاجئة من قادة ودول صديقة، إلى جانب مشاركة في اجتماع افتراضي دولي، تعكس تضامُن المجتمع الدولي ودعمه للإمارات في مواجهة التهديدات الإقليمية، حيث:

١- مشاركة الإمارات في الاجتماع الاستثنائي لقادة الاتحاد الأوروبي ودول الخليج: في ٩ مارس ٢٠٢٦، شاركت الإمارات العربية المتحدة في اجتماع استثنائي جمع قادة دول مجلس التعاون الخليجي وعدداً من الدول الإقليمية

مثل أرمينيا وأذربيجان ومصر والعراق والأردن ولبنان وسوريا وتركيا، إلى جانب الاتحاد الأوروبي، عبر تقنية الفيديو كونفرنس لمناقشة العدوان الإيراني على المنطقة. وخلال الاجتماع، شدد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية سيف بن زايد آل نهيان على صمود الإمارات أمام أكثر من ١٧٠٠ هجوم صاروخي وطائرات مسيّرة، مؤكداً التزام الدولة بضبط النفس للحفاظ على قنوات الحوار الدبلوماسي، مع استعداد كامل للدفاع عن أراضيها وحماية الأمن الإقليمي. كما دعا إلى تعزيز الشراكات الدولية في مجالات الدفاع والأمن البحري والتجارة، مستعرضاً دور الدول الأوروبية ومصالحها الاستراتيجية في دعم الجهود الرامية إلى الحد من التصعيد. تعكس مشاركة الإمارات في هذا الاجتماع دورها المحوري كفاعل دولي وإقليمي قادر على التوازن بين الرد الحازم والدبلوماسية الفعّالة لضمان الاستقرار والأمن.

٢- جولة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إلى كلٍ من الإمارات العربية المتحدة وقطر: في ١٩ مارس ٢٠٢٦، أجرى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي زيارة قصيرة إلى الإمارات العربية المتحدة وقطر، لتأكيد التضامن الكامل لمصر مع دول مجلس التعاون الخليجي في ظل الاعتداءات الإيرانية على المنطقة. وقد شدد خلال الزيارة على دعم مصر الثابت لجميع دول الخليج، واستعدادها لتقديم مختلف أوجه الدعم والمساندة عند الحاجة، مع التأكيد على أن الأمن القومي العربي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي المصري. كما دعا الرئيس المصري إلى العودة للمسار التفاوضي والحلول الدبلوماسية لوقف التصعيد وحماية مصالح الشعوب العربية، مستعرضًا أيضًا أطر التعاون الثنائي والمتعدد في المجالات الاقتصادية والاستراتيجية، ما يعكس قدرة مصر على الجمع بين الرد العملي والدبلوماسية الفعّالة لضمان الاستقرار الإقليمي.

٣- زيارة وزير الخارجية التركي السيد هاكان فيدان إلى الإمارات العربية المتحدة: في ٢٠ مارس ٢٠٢٦، تم استقبال وزير الخارجية التركي السيد هاكان فيدان من قبل رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، حيث قام وزير الخارجية التركي في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ مارس ٢٠٢٦ كجزء من جولة خليجية استمرت ثلاثة أيام في أعقاب اندلاع الحرب في أول اتصال دبلوماسي رفيع المستوى له بعد الصراع. وتؤكد هذه الزيارة أهمية التنسيق الاستراتيجي بين أنقرة وأبوظبي في مواجهة أي تهديدات إقليمية، خصوصًا في ظل الهجمات الإيرانية الأخيرة على دول الخليج. وتركزت المحادثات على تعزيز قنوات الحوار الدبلوماسي، تبادل المعلومات الأمنية، والتعاون في محاربة التصعيد العسكري، إضافة إلى بحث سبل تطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين. وتُظهر هذه الزيارة مدى الحرص التركي على دعم الاستقرار الإقليمي، فضلاً عن تعزيز مكانة الإمارات كلاعب رئيسي في إدارة الأزمات الإقليمية وبناء تحالفات فعّالة على المستوى الدولي.

٤- زيارة ألكسندر فوتشيتش إلى الإمارات: في ٢٢ مارس ٢٠٢٦، أجرى رئيس صربيا ألكسندر فوتشيتش زيارة مفاجئة إلى الإمارات العربية المتحدة، حيث التقى رئيس الدولة لمناقشة الهجمات الإيرانية المستمرة على الدولة والمنطقة، مؤكدًا إدانته الشديدة لهذه الأعمال التي تمثل انتهاكًا للقوانين الدولية وتهديدًا للأمن الإقليمي. وخلال اللقاء، شدد الجانبان على ضرورة وقف الأعمال العسكرية التصعيدية واللجوء إلى الحوار والحلول الدبلوماسية لمعالجة القضايا العالقة، بما يحفظ الاستقرار ويجنب المنطقة المزيد من التوتر. كما بحثا سبل تعزيز التعاون الثنائي في المجالات الاقتصادية والتنموية والاستراتيجية، مؤكدين على استمرار تطوير الشراكات بما يخدم مصالح البلدين ويعزز الأمن والنماء لشعبيهما. وتعكس هذه الزيارة قدرة الإمارات على استقطاب دعم دولي ملموس من خارج الدوائر التقليدية، وتعزز موقعها كفاعل إقليمي قادر على الدمج بين الرد الحازم والدبلوماسية الفعّالة لضمان الاستقرار الإقليمي.

دلالات متعددة:

تحمل الاتصالات والزيارات مع الإمارات خلال الأزمة دلالات سياسية ودبلوماسية هامة على المستويين الإقليمي والدولي، حيث:

(*) تأكيد مكانة الإمارات الإقليمية والدولية: أبرزت الاتصالات مع ٣٢ دولة وزيارات القادة أن الإمارات ليست مجرد دولة خليجية، بل محور استقرار إقليمي يُنظر إليه كركيزة للأمن والسلم في المنطقة، ويعكس تضامن العالم معها وزنها السياسي والاقتصادي والدبلوماسي، ويحول أي اعتداء على أراضيها إلى قضية دولية.

(*) إظهار وحدة العالم ضد الهجمات الإيرانية: عبّرت الزيارات والاتصالات المكثفة عن تضامُن عالمي وإقليمي غير مسبوق، وأكدت أن المجتمع الدولي يرفض الانتهاكات الإيرانية، وأن الهجمات على الإمارات والدول الشقيقة تعتبر خروقات صارخة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

(*) تأكيد الدعم العملي وليس مجرد الكلام: أظهرت زيارة الرئيس الصربي والرئيس المصري إلى الإمارات، والاتصالات الهاتفية لقادة الدول الكبرى، أن الدعم الدولي ليس شعارات فقط بل يمكن أن يترجم إلى تعاون دبلوماسي اقتصادي وأمني مباشر، وهذا يعزز قدرة الإمارات على التعامل مع التهديدات وحماية أراضيها.

(*) ردع أي تصعيد مستقبلي: إن التضامن الدولي والرسائل الموحدة من القادة تمثل خطًا أحمر لكل الأطراف، وتعمل كأداة ردع سياسية وعسكرية، حيث أن أي اعتداء على الإمارات الآن سيُعتبر اعتداءً على مصالح حلفاء استراتيجيين في أوروبا وأمريكا وآسيا وأفريقيا.

(*) تعزيز العلاقات والشراكات الاستراتيجية: لم تقتصر الزيارات والاتصالات على التضامن، بل تناولت تعزيز التعاون في مجالات الدفاع، الأمن البحري، التجارة، والتنمية، ما يؤكد أن الإمارات تعمل على ترسيخ تحالفات استراتيجية طويلة الأمد حتى بعد انتهاء الأزمة.

(*) إرساء رسالة للعالَم بأن الإمارات مركز للتسوية والحوار: تحوّلت الإمارات بفضل هذه الاتصالات والزيارات إلى منصة دبلوماسية فعّالة، يمكن أن تقود الحوار الإقليمي وتحتضن المبادرات الساعية لحل النزاعات سلمياً، ما يزيد من مصداقيتها أمام كل الأطراف الدولية والإقليمية.

ختامًا، يمكن القول إنه على الرغم من الأهمية الكبيرة للزيارات الرسمية التي قامت بها بعض الدول إلى الإمارات، إلا أن الاتصالات الهاتفية كانت أكثر عدداً وأوسع نطاقاً، حيث تلقت الدولة ٣٤ اتصالاً من قادة ورؤساء حكومات ٣٢ دولة خلال ٤٨ ساعة فقط منذ بدء الأزمة، مقابل عدد محدود من الزيارات المباشرة. ويرجع ذلك إلى طبيعة الأزمة المستمرة وتصاعدها السريع، إضافة إلى الحاجة إلى ردود فعل عاجلة وفورية، ما يجعل الاتصالات الهاتفية الوسيلة الأنسب للتواصل السريع ونقل الرسائل الرسمية مباشرة، مع الحفاظ على أولوية الأمن الشخصي للقيادات المتنقلة. كما أن الاتصالات تتيح تغطية دولية أوسع وفي وقت قياسي، وهو ما يعكس تضامن العالم مع الإمارات بشكل فوري وفعّال، قبل ترتيب أي زيارات ميدانية قد تتطلب وقتاً أطول وتحضيرات لوجستية.

الردع المعنوي: كيف أدار الإعلام الإماراتي أزمة الاعتداءات الإيرانية على أراضي الدولة؟

ضياء نوح
المنسق الأكاديمي

خلال الأزمة الممتدة من الاعتداءات الإيرانية لنحو ٤ أسابيع، أدارت دولة الإمارات العربية المتحدة المشهد الإعلامي بشكل متزن وسريع من كافة وزارات وهيئات الدولة على المستوى الاتحادي وداخل الإمارات السبع، بالتوازي مع إعلان وزارة الدفاع التصدي الفاعل للمقذوفات الإيرانية في الساعات الأولى من وقوعها، للتأكيد على استقرار الأوضاع في البلاد وكفاءة التعامل مع التهديدات التي تعترض أمن المواطنين والمقيمين.

وتأسيسًا على ما سبق؛ يتناول التحليل التالي آليات ووسائل التعامل الإماراتي إعلاميًا مع الأزمة ودلالات تلك الاستجابة السريعة والمرنة على صورة الاستقرار والأمان في الدولة.

آليات سريعة

من خلال الإحاطات الإعلامية الواسعة والبيانات الصادرة عن ١٣ وزارة وهيئة اتحادية، والمتابعة اللحظية للمستجدات وإعلام الجمهور بالقرارات الضرورية، ساعدت المنصات الإعلامية الرسمية في دولة الإمارات في التعامل مع الأزمة وبث الطمأنينة في نفوس المواطنين والمقيمين على السواء.

(*) استجابة إعلام الاتحاد: بلغت البيانات الصحفية لمؤسسات الدولة ١٧ بيانًا باللغتين العربية والإنجليزية، نشرتها حسابات المكتب الإعلامي لحكومة دولة الإمارات على وسائل التواصل الاجتماعي منذ اليوم الأول للاعتداءات ٢٨ فبراير ٢٠٢٦. وعقدت حكومة الاتحاد إحاطة إعلامية شاملة في ٣ مارس ٢٠٢٦ بمشاركة وزير الاقتصاد والسياحة عبد الله بن طوق ووزيرة الدولة للتعاون الدولي ريم الهاشمي والمتحدث باسم الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث سيف جمعة الظاهري والمتحدث باسم وزارة الدفاع العميد ركن طيار عبدالناصر الحميدي والمتحدث باسم وزارة الداخلية العميد عبدالعزيز الأحمد.

وجاءت وزارة الداخلية في مقدمة مؤسسات الدولة تواصلًا مع الجمهور بإجمالي ٥١٣ منشورًا خاص بالوزارة والهيئات والوزارات الاتحادية والمؤسسات الأمنية بالإمارات السبع، من بينها ٢١ منشورًا في اليوم الأول من اندلاع العدوان. وشملت المنشورات نحو ٤٢ بيانًا تحذيريًا وتوعويًا للمدنيين حول مستجدات الأوضاع الميدانية وضرورة الابتعاد عن أماكن سقوط المقذوفات الإيرانية.

وجاءت وزارة الدفاع الإماراتية في مقدمة مؤسسات الدولة سرعة في الاستجابة للتهديدات بالتوازي مع إحاطة الجمهور بمستجدات الأوضاع الميدانية مع صدور بيانها الأول ٢٨ فبراير ٢٠٢٦ في تمام الثانية ظهرًا بتوقيت أبو ظبي. ونشرت الوزارة ١٧٦ منشورًا باللغتين العربية والإنجليزية على حساب الوزارة بمنصة «إكس» في الفترة من ٢٨ فبراير وحتى ٢٨ مارس ٢٠٢٦ بواقع ٥ منشورات يوميًا، من بينها ٢٦ إنذارًا بالتعامل مع تهديدات بالصواريخ والطائرات المسيرة لتنبيه المواطنين بالابتعاد عن المواقع المستهدفة والتقيد بإجراءات السلامة، ونحو ٣٠ بيانًا إحصائيًا بالموقف الدفاعي وأعداد الصواريخ والمسيرات الإيرانية التي تعاملت معها دفاعات الدولة خلال الاعتداءات.

(*) أنشطة القيادة: حرص الإعلام الإماراتي على تغطية جهود القيادة في تثبيت التضامن المجتمعي وإظهار رسالة طمأنة حول استقرار الأوضاع في البلاد، حيث أجرى رئيس الدولة الشيخ محمد بن زايد آل نهيان زيارة تفقدية للاطمئنان على المصابين جراء الاعتداءات الإيرانية على أراضي الدولة في ٧ مارس ٢٠٢٦. كما غطى الإعلام الإماراتي لقاءات الشيخ محمد في ٢٦ مارس الجاري بعائلة إماراتية في أحد المطاعم بإمارة أبوظبي. كما أجرى مسئولو إمارة أبو ظبي ٩ زيارات لتقديم واجب العزاء والاطمئنان على المصابين من المواطنين والمقيمين.

دلالات ورسائل التغطية الإعلامية

حرص صناع القرار بدولة الإمارات العربية المتحدة على توجيه مجموعة من الرسائل الإعلامية للتأكيد على استمرار الأوضاع الطبيعية في أرجاء الدولة مع استمرار الاعتداءات، وهو ما يظهر في الرسائل التالية:

(&) تعزيز رسالة الاستقرار: على مدار أيام الأزمة برز دور الإعلام الرسمي على المستوى الاتحادي وكذلك على مستوى كل إمارة على حدى في تعزيز رسالة الاستقرار وقدرة الدولة على امتصاص تداعيات الأزمة، من خلال تأكيد حضور القيادة السياسية في أوساط المواطنين والمقيمين ونشر بيانات لحظية للإنذار المبكر في المواقع المتأثرة بالاعتداءات الإيرانية وجهود وزارة الدفاع ووزارة الداخلية في التصدي لعمليات القصف وضبط الحركة بالشارع الإماراتي والكشف عن الخلايا والمجموعات المتعاونة مع إيران وميليشيا «حزب الله» اللبناني إلى جانب ضبط أي أنشطة تتعلق بتصوير المنشآت والمواقع الحساسة. كما برز دور وزارة الموارد البشرية والتوطين ووزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي في تعزيز إجراءات السلامة واستمرار العمل والتعليم عن بُعد ومد الإقامات للمقيمين الذين انتهت فترة إقامتهم بالدولة، فضلًا عن تنظيم رحلات العودة للعالقين.

(&) إبراز مؤشرات الأداء الإيجابية: عملت المؤسسات الإعلامية الإماراتية على إبراز قوة رسالة الدولة الإعلامية وثبات مركزها الاقتصادي من خلال ٣ اتجاهات رئيسية؛ أولها استمرار الترويج لنجاحات الدولة والإمارات عبر إعلامها الحكومي في إبراز المنجزات الحكومية وتحسن أداء القطاعات الاقتصادية وحركة السياحة في الدولة خلال الربع الأول من العام الحالي، بينما تمثل الاتجاه الثاني في مواجهة الشائعات حول فرض قيود على حركة الأفراد والمستثمرين ورؤوس الأموال خارج الدولة. ويتمثل الاتجاه الأخير في طمأنة المواطنين والمقيمين بآلية التنسيق الحكومي اللازمة لضمان استقرار الأوضاع والتعامل المرن مع سيناريوهات الأزمة وتوافر الإمدادات الحيوية اللازمة وفق خطط استباقية.

(&) دعم التضامن المجتمعي والحس الوطني: حرصت البيانات الصحفية على التواصل مع أكبر شريحة ممكنة من المقيمين عبر استخدام اللغات العربية والإنجليزية والأوردية والهندية، كما تضمنت ترحيبًا رسميًا واسعًا للمقيمين على أراضي الدولة دون تمييز رغم ردود الفعل المحتملة في أوقات الأزمات تجاه الأجانب في العديد من

دول العالم. وجاءت الحملات الخيرية والمجتمعية في شهر رمضان لتعبر عن إيلاء مؤسسات الدولة الاهتمام بتعزيز التماسك المجتمعي وتوظيف الأعمال الخيرية إلى آلية تعبئة سياسية وطنية من خلال حملة «حصنتك باسم الله يا وطن» التي دشنتها الهيئة العامة للشئون الإسلامية والأوقاف والزكاة تحت عنوان «زكاتك.. نحصن بها الدار». وإلى جانب ذلك حرصت الدولة على أهمية الاحتفاءات بالمبادرات والمناسبات الوطنية على غرار «يوم الطفل الإماراتي» والاحتفاء بـ«أم الإمارات» الشيخ فاطمة بنت مبارك بمناسبة عيد الأم

وإجمالًا: لعب الإعلام الإماراتي دورًا في التعامل المرن والإيجابي مع أزمة الاعتداءات الإيرانية على أراضي الدولة بشفافية ودون إثارة الذعر من أجل الحفاظ على استقرار البلاد واستقرار الأوضاع الاقتصادية وطمأنة المواطنين عبر منظومة للعمل الطارئ تعمل على مدار الساعة سعيًا لتوعية المواطنين والمقيمين بحجم الإجراءات المتخذة للحفاظ على سلامتهم وتعزيز أمن واستقرار الدولة والتصدي الفاعل للاعتداءات الإيرانية ومواجهة الشائعات.

تقاطع الأجندات: كيف التقت حسابات الإخوان مع إيران في استهداف الإمارات؟

د. أسماء دياب
رئيس برنامج دراسات التطرف والإرهاب

مع تصاعد المواجهة العسكرية بين إيران وإسرائيل على خلفية البرنامج النووي الإيراني، واستهداف منشآت ومفاعلات مرتبطة بقدرات تخصيب اليورانيوم، دخل الإقليم مرحلة شديدة الحساسية أعادت طرح أسئلة جوهرية حول توازنات الردع ومستقبل التحالفات الإقليمية.

غير أن ما لفت الانتباه في سياق الأحداث الأخيرة لم يكن فقط طبيعة العمليات العسكرية ذاتها، بل تزامنها مع موجة خطاب إعلامي وسياسي كثيف لأطراف محسوبة على جماعة الإخوان، ركزت على التشكيك في مواقف بعض الدول العربية، وفي مقدمتها دولة الإمارات، ومحاولة تصوير وجود تباين في الرؤى بينها وبين مصر بشأن إدارة الأزمة. وهو ما يعكس أن الصراع لم يعد عسكريًا فحسب، بل بات ساحة مفتوحة لتوظيف الرسائل الإعلامية والسياسية بهدف إعادة تشكيل إدراك الرأي العام لطبيعة العلاقات داخل الإقليم.

خلال الأسابيع الأخيرة؛ برزت حملات إعلامية ومنصات رقمية مرتبطة بتيارات محسوبة على جماعة الإخوان، ركزت هذه المنصات على تضخيم أي اختلاف تكتيكي في المواقف الدبلوماسية، وتقديمه باعتباره صراعًا في الرؤية أو تضاربًا في المصالح، وهو ما كشف عن نمط متكرر في توظيف الجماعة للصراع السياسي داخل الإقليم، واستثمار الأزمات الخارجية لإعادة فتح جبهات داخلية بين الحلفاء العرب.

في هذا السياق؛ تبرز العلاقة بين جماعة الإخوان وإيران كعامل مهم في فهم هذا النمط، إذ تشير خبرات السنوات الماضية إلى أن الجماعة لم تتردد في إقامة علاقات برجماتية مع طهران عندما تلاقت المصالح، حتى وإن اختلفت المرجعيات الأيديولوجية. من هنا يصبح السؤال الأكثر إلحاحًا؛ هل كانت الحرب الدائرة مجرد مواجهة عسكرية حول الملف النووي الإيراني، أم أنها تحولت -في خطاب بعض الفاعلين- إلى أداة لإعادة تشكيل العلاقات داخل الإقليم العربي؟

في هذا الإطار؛ تحاول هذه الورقة الإجابة على أسئلة توضح ملامح التحالفات والخصومات الإقليمية في المنطقة- والتي تتمحور حول؛ طبيعة العلاقة بين جماعة الإخوان وإيران، وهل هي علاقة أيديولوجية أم برجماتية؟ وكيف استغلت الجماعة الحرب الدائرة على خلفية البرنامج النووي الإيراني لتوتير العلاقة بين مصر والإمارات؟ وما السيناريو المحتمل لتأثير هذا النمط على مستقبل العلاقات المصرية-الإماراتية؟

تقارب برجماتي:

رغم التباين المذهبي والسياسي بين جماعة الإخوان وإيران، فإن العلاقة بين الطرفين لم تكن يومًا علاقة قطيعة مطلقة، بل اتسمت بقدر كبير من البرجماتية السياسية. فقد أدركت إيران مبكرًا أن التنظيمات العابرة للحدود تمثل أدوات نفوذ فعالة داخل الدول العربية، بينما رأت الجماعة في طهران حليفًا ظرفيًا يمكن الاستفادة منه في مواجهة الضغوط السياسية والأمنية، ما جعل كلا الطرفين يبحث عن تحالفات غير تقليدية.

تعود جذور هذا التقاطع إلى سبعينيات القرن الماضي، حين بدأت قنوات اتصال غير مباشرة بين قيادات إخوانية ومسؤولين إيرانيين في سياق محاولات بناء تحالفات إقليمية. وقد تعزز هذا التقارب بعد عام ٢٠١١، عندما شهدت المنطقة تحولات سياسية واسعة، وأصبحت الجماعة تبحث عن داعمين إقليميين لتعزيز حضورها السياسي. وفي عام ٢٠١٢؛ شهدت العلاقات بين مصر وإيران في عهد حكم الإخوان محاولات تقارب دبلوماسي ملحوظة، تمثلت في تبادل زيارات رسمية وفتح قنوات حوار سياسي. وكان من أبرز مظاهر هذا التقارب زيارة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد إلى القاهرة في فبراير ٢٠١٣، وهي الزيارة الأولى لرئيس إيراني منذ عقود، والتي عكست مستوى متقدمًا من التنسيق والتلاقي في المصالح بين الجماعة والنظام الإيراني، وهو ما اعتبره مراقبون مؤشرًا على استعداد الجماعة لإعادة تعريف أولوياتها الاستراتيجية بما يخدم مصالحها التنظيمية.

على ضوء هذا المسار التاريخي الذي كشف عن برجماتية ثابتة في إدارة العلاقة بين الطرفين، يتضح أن هذا التقارب لم يكن مجرد تفاعل عابر فرضته لحظة سياسية بعينها، بل نمطًا متكررًا يقوم على توظيف الأدوات غير التقليدية لتحقيق مكاسب استراتيجية داخل الإقليم. ومن ثم؛ فإن ما نشهده في المرحلة الأخيرة لا يمثل قطيعة مع الماضي بقدر ما يعكس امتدادًا لمنهج قائم على استخدام الرمزية السياسية والإعلامية كوسيلة للتأثير وإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية.

دلالات مقلقة:

في هذا الإطار؛ لا يمكن فهم طبيعة هذا السلوك البرجماتي بمعزل عن استخدام أدوات رمزية ذات دلالات سياسية ونفسية، جاءت لتعزيز الرسائل غير المباشرة التي تسعى إلى بناء جسور تأثير داخل المجتمعات العربية. ومن أبرز هذه الأدوات إصدار طوابع بريد إيرانية حملت صور شخصيات إرهابية مرتبطة بالجماعة، في مقدمتها خالد الإسلامبولي، وذلك في أعقاب اغتيال الرئيس المصري أنور السادات في أكتوبر ١٩٨١، حيث أصدرت إيران عام ١٩٨٢ طابعًا بريديًا يحمل صورته واعتبرته شهيدًا، كما أصدرت طابعًا بريديًا يحمل صورة سيد قطب، الذي اعتبرته من أهم المنظرين المناضلين في عصر عبد الناصر.

في هذا السياق؛ أطلقت إيران اسم الإسلامبولي على أحد شوارع طهران في الفترة نفسها، وهو ما تسبب في توتر دبلوماسي استمر سنوات طويلة بين القاهرة وطهران. ولم تكن هذه الخطوة ذات طابع رمزي عابر، بل عكست رسالة سياسية واضحة في سياق الصراع الإقليمي آنذاك، إذ سعت إيران منذ السنوات الأولى بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ إلى تقديم نفسها كقوة داعمة علنًا لكافة الجماعات المتطرفة في العالم العربي، رغم التباين المذهبي

والفكري، وهو ما يكشف إدراكًا مبكرًا لأهمية الرموز في تشكيل الإدراك السياسي والنفسي لدى الجمهور المستهدف.

ولم تقتصر هذه الرسائل الرمزية على إصدار الطوابع البريدية أو إطلاق أسماء شخصيات بعينها في الفضاء العام، بل تزامنت مع خطوات أخرى عكست توجهًا سياسيًا وأيديولوجيًا أكثر وضوحًا في تلك المرحلة. ففي أعقاب الثورة الإيرانية، استضافت طهران مؤتمرًا بارزًا حمل عنوان «مؤتمر دعم حركات التحرر الإسلامي» في عام ١٩٨٢، وهو مؤتمر شاركت فيه شخصيات وتنظيمات من اتجاهات أيديولوجية متطرفة من دول متعددة، وجاء هدفه المعلن دعم ما سمي آنذاك بحركات المقاومة والتحرر، بينما تمثل هدفه الحقيقي في بناء شبكة علاقات عابرة للحدود، وتنسيق الجهود بين هذه التنظيمات في مواجهة الأنظمة القائمة داخل العالم العربي. وقد عكس هذا المؤتمر إدراكًا إيرانيًا مبكرًا لأهمية تحويل العاصمة طهران إلى مركز جذب سياسي وأيديولوجي للحركات والتنظيمات ذات التوجهات الراديكالية، بما يعزز قدرتها على التأثير في البيئة السياسية والأمنية داخل الإقليم.

كما شهدت هذه الفترة نفسها، وخاصة منذ منتصف الثمانينيات (١٩٨٤-١٩٨٦)، توسعًا في طباعة ونشر كتب ومنشورات ذات طابع أيديولوجي متطرف، كان من أبرزها إعادة طباعة وتوزيع مؤلفات مثل «معالم في الطريق» و«في ظلال القرآن» لسيد قطب، إلى جانب كتب أخرى مثل «الفريضة الغائبة» لمحمد عبد السلام فرج، والتي تعد من أهم النصوص المؤسسة لأدبيات الفكر التكفيري والتنظيمات الإرهابية في المنطقة. وقد جرى تداول هذه الكتب في أوساط تنظيمية ودعوية متعددة في تلك الفترة، في سياق سعي إيران إلى توظيف الخطاب الأيديولوجي كأداة تأثير غير مباشرة، توازي الأدوات الرمزية الأخرى مثل الطوابع البريدية وإحياء رموز تكفيرية بعينها في المجال العام.

توظيف محسوب:

إن ما سبق تناوله من ازدواجية في الخطاب والممارسة لا يمكن اعتباره سلوكًا عابرًا أو رد فعل ظرفيًا، بل يمثل امتدادًا لنمط متكرر في إدارة الأزمات، يقوم على توظيف الصراعات الإقليمية لإعادة توجيه بوصلة الخلاف داخل البيئة العربية. ونتيجة لهذا النمط؛ برزت خلال الحرب الأخيرة محاولات واضحة لخلق حالة من التشكيك في تماسك العلاقات بين مصر والإمارات، باعتبارهما دولتين تقودان مسارًا إقليميًا صلبًا في مواجهة الإرهاب والتنظيمات العابرة للحدود، وهو ما يتعارض مباشرة مع مصالح الجماعة التي تضررت من سياسات الدولتين في تجفيف منابع التمويل والدعم اللوجستي وتضييق مساحات الحركة التنظيمية.

وقد تجلى هذا النمط عمليًا في عدد من الوقائع التي عكست توظيفًا سياسيًا وإعلاميًا محسوبًا للأزمة. فعلى المستوى الإعلامي، شهدت منصات رقمية مرتبطة بخطاب الجماعة أو متعاطفة معها انتشار محتوى مكثف تعمد إبراز أي تباين تكتيكي في المواقف الدبلوماسية بين القاهرة وأبوظبي، وتقديمه للرأي العام باعتباره خلافًا استراتيجيًا عميقًا يحمل عداءً خفيًا، رغم أن طبيعة العلاقات بين الدول عادة ما تشهد اختلافات في تقدير المواقف دون أن تمس أو تؤثر على جوهر التحالف. كما عمدت الجماعة إلى ربط سياسات الإمارات الإقليمية بتصاعد التوتر في المنطقة، في محاولة لتحميلها مسؤولية غير مباشرة عن تطورات الصراع، وهو خطاب استهدف توجيه الغضب الشعبي بعيدًا عن جوهر الأزمة المرتبط بالبرنامج النووي الإيراني. وعلى المستوى السياسي، يمكن رصد نماذج سابقة تؤكد تكرار هذا السلوك؛ ففي مرحلة ما بعد ٢٠١٣، ظهرت حملات إعلامية وتنظيمية استهدفت التشكيك في العلاقات المصرية مع عدد من دول الخليج، وعلى رأسها الإمارات والسعودية، عبر اتهامات متكررة تتعلق بالتدخل

في الشأن المصري الداخلي. كما برز هذا النمط بوضوح خلال الأزمة الخليجية عام ٢٠١٧، حيث تم توظيف خطاب إعلامي يركز على تضخيم الانقسامات داخل مجلس التعاون الخليجي، في محاولة لإعادة تشكيل التحالفات داخل الإقليم. في سياق متصل؛ لا يمكن فصل تصاعد استهداف دولة الإمارات من قبل الجماعة عن الخلفية الأمنية المرتبطة بكشف أنشطة تنظيمية مرتبطة بجماعة الإخوان خلال فترات زمنية متقاربة، حيث أعلنت السلطات الإماراتية بين أعوام ٢٠٢١ و٢٠٢٣ اتخاذ إجراءات قانونية وأمنية بحق أفراد وكيانات مرتبطة بتنظيم الإخوان. وقد أسهمت هذه الوقائع في تكثيف استهداف الإمارات في الحملات الإعلامية التابعة للجماعة، بما يعكس نفس النمط البرجماتي في إدارة الصراع من قبل الجماعة، من خلال توجيه مؤشر الضغط الإعلامي نحو الدول التي تبادر بكشف البنى التنظيمية للجماعة.

ولا تنفصل هذه السياسات عن تقاطع موضوعي في المصالح الإخوانية مع إيران، التي تسعى بدورها إلى إضعاف التحالفات العربية المناوئة لنفوذها الإقليمي، خاصة تلك التي تتبنى سياسات حازمة في مواجهة التنظيمات الإرهابية. فكلما تراجعت درجة التنسيق بين الدول العربية الرئيسية في مكافحة الإرهاب، اتسعت مساحة الحركة أمام كل من القوى الإقليمية المنافسة (إيران) والتنظيمات الإرهابية وعلى رأسها الإخوان، وهو ما يجعل إثارة الخلافات بين الحلفاء العرب هدفًا يخدم مصالح متداخلة، حتى وإن لم يكن التنسيق أو التحالف معلنًا بين طرفي الانتماء العقائدي.

سيناريو مستخلص:

في ضوء ما سبق؛ فإن السيناريو الأكثر ترجيحًا يتمثل في استمرار محاولات توظيف الأزمات الإقليمية من قبل الجماعة كأداة لإحداث ضغوط إعلامية وسياسية على العلاقات المصرية – الإماراتية، دون أن يمثل ذلك خطرًا يؤثر بشكل حقيقي في بنية هذه العلاقة. فالتجربة العملية خلال السنوات الماضية أثبتت أن هذه العلاقة لم تعد قائمة فقط على اعتبارات سياسية ظرفية، بل على منظومة مصالح أمنية واستراتيجية عميقة تتعلق في الأساس بنجاح جهود البلدين في مكافحة الإرهاب. ومن ثم؛ فإن أي محاولات لاستهداف هذه العلاقة عبر الحملات الإعلامية أو توظيف الصراعات الإقليمية ستظل محدودة التأثير ما دامت أسس التعاون الأمني والاستخباراتي قائمة ومتماسكة.

غير أن هذا السيناريو لا ينفي احتمال تصاعد محاولات التشويش أو التضليل الإعلامي كلما اشتدت الأزمات الإقليمية الكبرى. فهذه اللحظات تمثل بيئة خصبة لتكرار ذات النمط من الاستهداف، عبر إثارة روايات حول وجود خلافات أو تباينات في المواقف، بهدف إضعاف الثقة المتبادلة بين الحلفاء العرب وإرباك الرأي العام. إلا أن قدرة هذه المحاولات على تحقيق أهدافها ستظل مرتبطة بمدى جاهزية مؤسسات الدولتين -وعلى رأسها الأجهزة الأمنية والاستخباراتية- في رصد هذه التحركات مبكرًا وتحليل مصادرها ومساراتها، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإحباطها قبل أن تتحول إلى تهديد فعلي للعلاقات الثنائية.

لقد أثبتت التجارب السابقة أن التنسيق الأمني والاستخباراتي بين مصر والإمارات لعب دورًا حاسمًا في كشف العديد من محاولات الاختراق أو التأثير، سواء عبر شبكات إعلامية أو منصات رقمية أو قنوات تمويل غير مشروعة، وهو ما أسهم في الحفاظ على تماسك العلاقة الاستراتيجية بين البلدين رغم الضغوط الإقليمية المتزايدة. ومن المتوقع أن يزداد هذا الدور أهمية في المرحلة المقبلة، مع اتساع نطاق الحروب غير التقليدية، وانتقال الصراع من ساحات المواجهة العسكرية إلى ساحات حرب المعلومات والتأثير النفسي والإعلامي.

في الأخير يمكن القول؛ إن مستقبل العلاقات المصرية – الإماراتية يبدو مرشحًا لمزيد من التماسك، مدعومًا بإدراك مشترك لطبيعة التهديدات الجديدة، وبوجود مؤسسات أمنية واستخباراتية تمتلك خبرات تراكمية في التعامل مع هذا النوع من التحديات.

فالعلاقة بين الدولتين لم تعد مجرد تحالف سياسي، بل أصبحت ركيزة من ركائز الأمن الإقليمي، وأحد خطوط الدفاع الرئيسية في مواجهة محاولات زعزعة الاستقرار أو إعادة تشكيل موازين القوى داخل المنطقة. ومن هنا؛ فإن السيناريو الأكثر واقعية لا يتمثل في تراجع هذه العلاقة، بل في تعزيزها وتطوير آليات حمايتها، بما يضمن إفشال أي محاولات مستقبلية تستهدف النيل من تماسكها أو التأثير في مسارها الاستراتيجي.

معركة الروايات: كيف شكلت بعض النخب خطابها تجاه الاعتداءات الإيرانية على أراضي دولة الإمارات ؟

ريهام السادات

باحثة بوحدة الدراسات الدولية

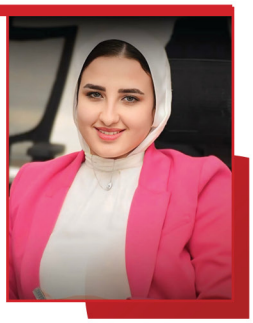

يشهد الشرق الأوسط تحولات إقليمية متسارعة في الآونة الأخيرة، حيث انعكست بصورة مباشرة على طبيعة الخطاب الإعلامي الذي لم يعد مجرد ناقل للحدث، بل أصبح فاعلًا رئيسًا في إنتاج السرديات وصياغة التصورات العامة. فالإعلام، بات قادرًا على إعادة تشكيل الواقع وتوجيه إدراك المتلقي له، وهو ما يضع النخب الفكرية والإعلامية أمام مسؤولية مضاعفة في تفسير الأحداث وتحديد زوايا تناولها.

ومع تصاعد هذا الدور الإعلامي، يبرز في المقابل عدد من الإشكاليات، إذ تميل بعض النخب إلى تبني سرديات تبسيطية تختزل المشهد المعقد في قوالب أيديولوجية مسبقة، الأمر الذي يؤدي إلى إنتاج فهم مشوّه للواقع. وتزداد خطورة هذه السرديات حين تتعلق بقضايا إقليمية حساسة، مثل الضربات الإيرانية على دول الخليج، حيث يتداخل البعد السياسي والأمني مع الاقتصادي، الأمر الذي يفرض مقاربة متعددة الأبعاد تتجاوز الثنائيات التقليدية من قبيل المقاومة مقابل التبعية.

وبناء على ذلك، يصبح من الواضح أن اختزال هذه القضايا في مثل تلك الثنائيات يُفضي إلى إغفال التحولات الجوهرية التي تشهدها المنطقة، ويؤثر بالتبعية على إدراك مصر لمحيطها الإقليمي وتحديد أولوياتها الاستراتيجية. ومن ثم، يغدو تحليل هذه السرديات وتفكيكها ضرورة علمية لفهم الفجوة بين الخطاب والواقع، وإعادة بناء رؤية أكثر توازنًا تستند إلى معطيات موضوعية راسخة، بعيدًا عن الأيديولوجية الموروثة.

وعليه، تُشير السرديات الخاطئة إلى أنماط تفسيرية تُبنى على قراءة جزئية للواقع، أو على خلفيات أيديولوجية مسبقة، مع إغفالٍ لمحددات المصالح الوطنية وتحديات البيئة الإقليمية. لذلك، لا تُعد هذه السرديات مجرد تباين في وجهات النظر، بل إنها في حقيقتها، تمثل اختزالًا مُخلًّا لطبيعة الصراع، الأمر الذي يترتب عليه تكوين وعي غير دقيق لدى المتلقي، ومن ثم الإسهام في إعادة إنتاج صور ذهنية مشوّهة للواقع. وانطلاقًا من ذلك، تكمن خطورة هذه السرديات في قدرتها على تعطيل الفهم النقدي، بل والتحول تبعًا لذلك، إلى أدوات تضليل معرفي تُقوّض عملية بناء إدراك موضوعي رصين للمشهد السياسي والاجتماعي.

السردية المختزلة لإيران:

في هذا السياق، يتبدّى في خطابات الإعلامي المصري غير الرسمي سردٌ مأزوم في مقاربته للدور الإيراني، حيث يُعاد إنتاج صورة إيران في إطار نمطي يختزلها في قوة مقاومة ضد الهيمنة الإسرائيلية والأمريكية، بل ويتمادى بعض الطرح إلى حدّ تسويقها كعدو لأمريكا وإسرائيل باعتباره المحدد الرئيسي لسلوكها. بالإضافة إلى تغييب الإشارة إلى تدخلاتها في الإقليم. ومع ذلك، فإنّ هذا التصوير يتجاوز حدود الوصف الساذج ليغدو إطارًا تفسيريًا مشوهًا تُقرأ من خلاله السياسات التوسعية الإيرانية، مما يعكس ارتهانًا للمنظور الأيديولوجي العاطفي على حساب التحليل الاستراتيجي المُتقن.

ومن ثم، يكشف التعمق في هذه الخطابات عن حالة من الاستلاب المعرفي، تتجلى في محاولات إضفاء شرعية ضمنية على السلوك الإيراني عبر تكرار توصيفات المقاومة، مع تغييبٍ وتقزيمٍ للتدخلات الإيرانية في المنطقة العربية خاصة الخليجية، واختزال سلوك إيران في بعدٍ واحد هو معاداتها لإسرائيل وأمريكا. ورغم ما قد يبدو من بريق تعبوي جذاب، فإن هذه السردية تنطوي على انتقائية صارخة، إذ تتجاهل البعد الطائفي - الإقليمي الذي يشكّل ركيزة أساسية في العبث بالأمن القومي العربي، وتُفرغ الفعل الاستراتيجي من مضمونه عبر تجاهل التضاد الجوهري بين الأجندة الإيرانية ومحددات الأمن القومي العربي خاصة الأمن الخليجي، وبالتالي تنزلق هذه المقاربات إلى أسر أنماط تفسيرية ثنائية اختزالية، بما يحدّ من قدرتها على تفكيك البُنى المعقدة واستيعاب التحولات المتسارعة في موازين القوى الراهنة. وعليه، فإن تقديم إيران كفاعل مقاوم ليس سوى اختزال مخل بالواقع، حيث إن تفكيك هذه السردية لا يرمي إلى نفي الصراع الإيراني– الإسرائيلي، بل إلى إعادته لسياقه الحقيقي: صراع نفوذ ومصالح، لا صراع مبادئ وقيم.

ويمكن القول إن إعادة وضع الخطاب الإيراني في ميزان الممارسة الميدانية تكشف الهوة العميقة بين الشعارات المرفوعة والوقائع المزعزعة للاستقرار، وتتيح إمكان صياغة وعي عربي يقظ يوازن بين صخب الخطاب وحقائق الممارسة. فالمطلوب ليس إنكار وجود صراع بين إيران من جهة وكل من إسرائيل وأمريكا من جهة أخرى، ولكن إدراك أنّ هذا الصراع يُستثمر في خدمة مشروع توسعي يهدد الأمن القومي العربي، ويُعيد تشكيل الجغرافيا السياسية وفق اعتبارات مذهبية ونفوذ إقليمية. ومن هنا، فإن تفكيك هذه السردية يُعد ضرورة معرفية حتمية لإعادة ضبط مسارات الفهم والمعرفة، لأنه يعيد التفسير إلى مساره الموضوعي، محررًا إياه من قيود الأيديولوجيا العاطفية، إلى فضاء الرؤية الموضوعية التي تستند إلى معطيات القوة والمصلحة، لا إلى شعارات المقاومة المفرغة من مضمونها.

اختزال الدور الخليجي:

وعلى صعيد موازٍ، يتبين أيضًا في هذه الخطابات سردية موازية لا تقل اختزالًا في تناولها لدول الخليج، حيث تُقزّم أدوار هذه الدول وتختزلها في صور نمطية ضيقة، من قبيل توصيفها بأنها تابعة للغرب وبلا أنظمة سياسية مستقلة. غير أنّ هذا الطرح، وإن بدا جذابًا في بساطته، يفتقر إلى الأساس العلمي ويُغفل التحولات البنيوية العميقة التي تشهدها اقتصادات الخليج ورؤاها السياسية، كما يتجاهل دورها المحوري في دعم الاستقرار الإقليمي.

وفي ضوء ذلك، يتضح أن هذه الخطابات لا تعبر عن حقيقة الواقع، بل تُنتج وعيًا مشوهًا يفتقد الرصانة العلمية ويظل أسيرًا لأطر أيديولوجية قديمة لم تعد صالحة لتفسير المشهد الراهن. ويعزز هذا الرصد مجموعة من المؤشرات الدالة؛ في مقدمتها التكرار الملحوظ لاستخدام توصيفات تُحيل إلى التبعية السياسية، وهو ما يرسّخ صورة ذهنية تُقلل من استقلالية القرار الخليجي وتُشوه حقيقة موقعه الاستراتيجي. كما تغفل السرديات

دور الخليج في توازنات الإقليم، سواء عبر الوساطة السياسية أو من خلال دعم الاستقرار الاقتصادي، وهو ما يُعدّ ركنًا أساسيًا في حفظ الأمن الإقليمي. وبناء على ذلك، كشفت الضربات الإيرانية الأخيرة عن مدى خطورة التداخل بين الأمن والسياسة والاقتصاد في المنطقة؛ إذ أدت إلى اضطرابات في الملاحة عبر مضيق هرمز وتهديدات للبنية التحتية النفطية، الأمر الذي انعكس مباشرة على أسعار النفط العالمية. فقد سجل سعر النفط نحو ٦٤,٥٨ دولار للبرميل في ١٨ يناير ٢٠٢٦، وارتفع إلى ٦٥,٨٨ دولار في ٢٥ يناير، ثم قفز بعد الضربات الإيرانية لدول الخليج إلى ١٠٠ دولار في ٧ مارس، ليبلغ ذروته عند ١١٢ دولار في ٢٢ مارس قبل أن يتراجع نسبياً إلى نحو ٩٧ دولار في نهاية الشهر بعد الهدنة التي تمت بين أطراف الصراع. ويمكن القول إن هذه القفزة المفاجئة مثّلت صدمة للأسواق العالمية، وأدت إلى تضخم وتراجع صورة المنطقة كملاذ استثماري آمن، كما فرضت أعباء إضافية على موازنات دول الخليج رغم استمرار نموها غير النفطي.

ومن ثم، فإن هذا الاختزال الواضح لدور مركّب ومتغير يعكس ارتكانًا إلى تصنيفات لا تواكب طبيعة التحولات الراهنة. فالأحداث الأخيرة، وعلى رأسها الضربات الإيرانية التي تجاوزت حدود كونها مجرد ردود فعل عابرة لتظهر كاستراتيجية ممنهجة تهدد استقرار دول الخليج، أثبتت أنّ أمن الخليج واقتصاده ليسا مجرد امتداد للغرب، بل قضية مركزية تمس استقرار المنطقة والعالم بأسره. ومن ثم، فإن تصوير دول الخليج كفاعل تابع لا يعدو كونه تعبيرًا عن فجوة تحليلية تُغفل التعقيد لصالح التبسيط، وتستبدل الوقائع بسرديات موروثة، وهو ما يستدعي إعادة تقييم هذه السرديات في ضوء معطيات الواقع، بما يتيح فهمًا أكثر توازنًا وعمقًا للعلاقات الإقليمية.

أسباب انتشار السرديات وتأثيرها على الرأي العام المصري:

في ضوء هذه الوقائع، يميل الخطاب المصري غير الرسمي، سواء في تناوله لإيران أو لدول الخليج، إلى اختزال الواقع الإقليمي في توصيفات نمطية جامدة، وهو اختزال ناتج عن تراكم عوامل تاريخية وأيديولوجية واجتماعية. وفي هذا السياق، يلعب الإرث الأيديولوجي دورًا محوريًا في تكوين هذه الرؤية، حيث ترسخت لدى بعض النخب قراءة ثنائية للعلاقات الدولية تقوم على ثنائيات ثابتة، مع - ضد، مقاومة - هيمنة، وهو ما يؤدي إلى تجاهل التحولات الحديثة في السياسات الاقتصادية والسياسية لدول المنطقة. علاوة على ذلك، يسهم تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في تكريس هذه السرديات المختزلة، حيث تتيح المنصات الرقمية نشر تحليلات سطحية وسريعة الانتشار، تجذب المتلقي بتوصيفات جذابة شعبيًا، لكنها تفتقر إلى الموضوعية.

وبالمقابل، يعتمد الخطاب الرسمي المصري والمراكز البحثية على معطيات موثقة وتحليل شامل للواقع الإقليمي، بما في ذلك رصد نمو القطاعات غير النفطية في دول الخليج، وتحولات السياسات الاقتصادية. هذا النهج الواقعي يجعل الخطاب الرسمي أكثر قدرة على فهم المصالح القومية والتوازنات الإقليمية، ويعكس وعيًا استراتيجيًا يواكب طبيعة التحولات الجارية.

وبناء على ذلك، تسهم السرديات التي تتبناها بعض النخب المصرية غير الرسمية في تشكيل إدراك مبني على انطباعات أيديولوجية أكثر من كونه قائمًا على معطيات واقعية. كما يمتد إلى إمكانية خلق فجوة بين مصر وحلفائها، خاصة دول الخليج، حيث يؤدي تكرار هذه السرديات إلى ترسيخ تصورات سلبية لدى قطاعات من الشعب، بما قد ينعكس على المزاج العام تجاه الشراكات الاستراتيجية.

وعلاوة على ذلك، يمتد تأثير هذه السرديات ليشمل تشويش فهم المصالح القومية المصرية، إذ تُستبدل القراءة الواقعية التي تقوم على تقدير المصالح والتهديدات الفعلية، بأطر تفسيرية جامدة تستند إلى موروثات أيديولوجية. من ثم، فإن تأثير هذه السرديات لا يقتصر على المجال الإعلامي، بل يمتد ليشكل عنصر ضغط على الوعي العام، ويؤثر بشكل غير مباشر على بيئة صنع القرار.

وختامًا، يتضح أن الاقتصار على سرديات أيديولوجية جامدة لم يعد قادرًا على استيعاب تعقيدات الواقع الإقليمي. فالمشهد الراهن يفرض ضرورة صياغة خطاب أكثر عقلانية وتوازنًا، يستند إلى تحليل معمّق للمصالح الوطنية، ويبتعد عن التعميمات التي قد تحجب إدراك الأولويات الجوهرية. ومن ثم، فإن إعادة بناء الخطاب الإعلامي في مصر ينبغي أن تقوم على وعي شامل بالتشابك بين السياسة والاقتصاد، بما يعزّز القدرة على التكيّف مع التحديات المتسارعة.

ويبقى التحدي الأكبر ماثلًا في الانتقال من خطاب يعيد إنتاج الصور الذهنية إلى خطاب يعيد قراءة الواقع كما هو، بكل تعقيداته. فالمنطقة لم تعد تحتمل مقاربات أيديولوجية متصلبة، بل تتطلب إلى خطاب عقلاني رصين يعيد تعريف الأولويات وفق معادلة المصالح الوطنية، ويمنح الدولة القدرة على التفاعل الفعّال مع محيطها الإقليمي والدولي.

محتويات العدد

١	مقدمة	٢
٢	الدلالات الـ١٠: كيف كشفت الأرقام عن كفاءة الإمارات في اعتراض التهديدات؟	٥
٣	اختبار المرونة: كيف حافظ النموذج الاقتصادي الإماراتي على استقرار الداخل في زمن الحرب؟	١١
٤	الدلالة الدبلوماسية: كيف عكست الزيارات والاتصالات ثقة العالم في الإمارات؟	١٦
٥	الردع المعنوي: كيف أدار الإعلام الإماراتي أزمة الاعتداءات الإيرانية على أراضي الدولة؟	٢٠
٦	تقاطع الأجندات: كيف التقت حسابات الإخوان مع إيران في استهداف الإمارات؟	٢٣
٧	معركة الروايات: كيف شكلت بعض النخب خطابها تجاه الاعتداءات الإيرانية على أراضي دولة الإمارات ؟	٢٨

مركز رع للدراسات الاستراتيجية
RCSS | RA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
RCSS